أثر السياسات التجارية والاستثمارية في تنافسية الاقتصاد اليمني خلال المدة 2003-2016

*دكتور سالم عبدالله محمد باسويد [1]

(١)أستاذ الاقتصاد المشارك – قسم العلوم المالية والمصرفية /كلية العلوم الإدارية / جامعة حضرموت

الملخص

يهدف البحث إلى تقويم القدرة التنافسية للتجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر من خلال اختبار نموذجين قياسيين للمتغيرات الداعمة للتنافسية والمتغيرات المثبطة للتنافسية . وتوصل البحث إلى أن الأداء التنافسي للاقتصاد اليمني اتسم بالضعف وجاء ترتيبه في ذيل القائمة في مؤشرات التنافسية العالمية والعربية على حد سواء وارتبط بالدول المنخفضة الدخل والثروات، على أن تدهور البيئة العامة للتجارة والاستثمار يشير إلى أن بيئة الأعمال خلال المدة قيد الدراسة (٢٠٠٣ — ٢٠١٦) لم تساعد على تحسين الأداء في الأسواق الخارجية ومن ثم تنافسية السلع والخدمات التجارية وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل خاص . ومن هنا تم التوصل إلى نتيجة هامة هي إن تنافسية الاقتصاد اليمني تعد وهماً لا يمكن التعويل عليه بالنظر للتهديدات والمخاطر التي يواجهها من بيئته الداخلية أكثر من بيئته الخارجية . تبين من تقدير وتقييم النموذج القياسي للمتغيرات الداعمة للتنافسية أن الأثر الفعال الأكبر في التنافسية يرجع للسياسات التجارية عنها في السياسات الاستثمارية ، إذ بلغت مرونة الصادرات ٠.٧٨٥ فيما بلغ ميل الاستثمار الأجنبي المباشر ٠.٠٥٥ ، وأن زيادة الصادرات بنسبة ١% تؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للاقتصاد بنسبة ٠.٧٨٥% ، وهذا يؤكد الفرضية الفرعية الأولى في حين أن زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة ١% يؤدي إلى انخفاض القدرة التنافسية للاقتصاد بنسبة ٠.٠٥٥ % كما أنه لم يكن معنوياً، وهذا ينفي الفرضية الفرعية الثانية. وتبين من تقدير وتقييم النموذج القياسي للمتغيرات المثبطة للتنافسية أن الأثر الأكبر في التنافسية يرجع للسياسات التجارية عنها في السياسة النقدية ،إذ بلغت مرونة الواردات١.٠٤١ فيما بلغ معدل التضخم ٠.٠١٦ ، أي أن الواردات غير تنافسية بدرجة أكبر من معدلات التضخم.وتبين أيضاً أن زيادة الواردات بنسبة ١% تؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للاقتصاد بنسبة ١.٠٤١% وهذا ينفي الفرضية الفرعية الثالثة ، في حين أن زيادة معدلات التضخم بنسبة ١% تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي بنسبة ٠.٠١٦% وهذا ينفي الفرضية الفرعية الرابعة . وأوصى البحث لتحقيق التقدم في التنافسية بضرورة تفعيل دور الدولة من خلال تحسين البيئة الاقتصادية الكلية والبنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية فضلاً عن تحسين بيئة الصادرات والاستثمار .

The impact of trade and investment policies on the competitiveness of the Yemeni economy During the period 2003-2016

Salem abdulla Mohamed Baswaid

Associate Professor of Economics/Hadramut University

Abstract

The research aims at evaluating the competitiveness of foreign trade and foreign direct investment by testing two standard models of variables that support competitiveness and the variables that inhibit competitiveness. The research found that the competitive performance of the Yemeni economy was weak and ranked at the bottom of the list in both the global and Arab competitiveness indices and was associated with low-income countries and wealth. However, the deterioration of the general environment of trade and investment indicates that the business environment during the period under study did not help improve performance In foreign markets and hence the competitiveness of goods and services and the attraction of FDI in particular. Hence, an important conclusion was reached that the competitiveness of the Yemeni economy is unreliable given the threats and risks it faces from its domestic environment rather than its external environment. The evaluation and evaluation of the standard model of the variables supporting the competitiveness showed that the most effective effect on competitiveness is due to the trade policies in investment policies. The elasticity of exports reached 0.785 while the foreign direct investment reached 0.055. The increase of exports by 1% leads to increasing the competitiveness of the economy by 0.785 This confirms the first sub-hypothesis while the 1% increase in foreign direct investment leads to a 0.055% reduction in the competitiveness of the economy and it was not significant, which negates the second sub-hypothesis. The estimation and evaluation of the standard model of discouraging variables showed that the greatest impact on competitiveness was due to trade policies in monetary policy. The elasticity of imports was 1.041 and the inflation rate was 0.016, ie, imports were not more competitive than inflation. A 1% increase in the economy's competitiveness by 1.041%. This negates the third sub-hypothesis, while a 1% increase in inflation leads to an increase of 0.016% in GDP and this negates the fourth hypothesis. The research recommended to achieve progress in competitiveness and the need to activate the role of the state by improving the macroeconomic environment and economic and social infrastructure as well as improving the environment of exports and investme

ISSN : 2410-1818

مدخل

تعد التنافسية مفتاحاً أساسياً للنفاذ للأسواق الدولية وتزداد أهميتها في عصر العولمة بصفتها تعمل على تحسين أداء الدولة التجاري وتحقيق تقدم إيجابي في ميزان المدفوعات ورفع القيمة المضافة للصادرات. وتشكل التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر أهم القطاعات الداعمة للتنافسية من خلال التنافس على الحصص في الأسواق والحصول على أكبر قدر من الموارد المالية نظراً لندرة عنصر رأس المال في البلدان النامية والبلدان الأقل دخلاً كاليمن . على أن التنافسية تكتسب أهمية بالغة في الوقت الراهن بالنظر لاعتماد اليمن على التركز السلعي ممثلاً في النفط وما يتعرض له من صدمات خارجية مما يتطلب التوجه نحو تجديد مصادر التنافسية من خلال تنويع السلع وتوجيه الموارد للصادرات التقليدية غير النفطية التي يعول عليها في دعم التنافسية على المدى الطويل ، ويتطلب الأمر كذلك إعطاء عناية أكبر للبيئة التنافسية .

مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث في ضعف القدرة التنافسية للقطاعات المعنية بالنفاذ للأسواق الدولية وعليه يمكن صياغة مشكلة البحث الرئيسة في السؤال الآتي : ما مدى إسهام التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز القدرة التنافسية لليمن؟ ومنها يمكن صياغة الأسئلة الفرعية الآتية :

١. ما أثر الصادرات في تنافسية الاقتصاد اليمني ؟
٢. ما أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في تنافسية الاقتصاد اليمني ؟
٣. ما أثر الواردات في تنافسية الاقتصاد اليمني ؟
٤. ما أثر التضخم في تنافسية الاقتصاد اليمني ؟

فرضيات البحث

استناداً إلى مشكلة البحث تم صياغة الفرضية الرئيسة واشتقاقاتها بما يمكن من دحضها أو تأكيدها وتتمثل فيما يأتي :

الفرضية الرئيسة وتتمحور في أن التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر تؤديان إلى تحسن تنافسية الاقتصاد اليمني . ومنها نشتق الفرضيات الفرعية الآتية :

١ - تؤدي الصادرات إلى تحسن تنافسية الاقتصاد ، ومن ثم هناك علاقة طردية موجبة ومعنوية بين الصادرات والناتج المحلي الإجمالي .

٢ - يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تحسن تنافسية الاقتصاد ومن ثم هناك علاقة طردية موجبة ومعنوية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي .

ISSN : 2410-1818

٣ - لا تؤد الواردات إلى تحسن تنافسية الاقتصاد ومن ثم هناك علاقة عكسية ومعنوية بين الواردات والناتج المحلي الإجمالي .

٤ - لا يؤد التضخم إلى تحسن تنافسية الاقتصاد ومن ثمَّ هناك علاقة عكسية ومعنوية بين التضخم والناتج المحلي الإجمالي .

أهداف البحث

١ - عرض وتحليل تطور القدرة التنافسية للتجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر في اليمن خلال المدة ٢٠٠٣ -٢٠١٢ وفقاً لمؤشرات التنافسية العربية .

٢ - تقويم القدرة التنافسية للتجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر والتوصل إلى التوصيات الكفيلة بتجاوز العوائق الراهنة .

٣ - اقتراح نموذجين قياسيين لاختبار أثر المتغيرات الداعمة للتنافسية الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر وكذلك المتغيرات المثبطة للتنافسية الواردات والتضخم على الناتج المحلي الإجمالي ممثلاً لتنافسية الاقتصاد .

منهجية البحث

اعتمد البحث المنهج الإحصائي التحليلي في مناقشة تطور القدرة التنافسية للاقتصاد اليمني وتأثير البيئة الداخلية والخارجية عليها ، والمنهج الكمي (القياسي) لاختبار أثر التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر في تنافسية الاقتصاد بوساطة برنامج SPSS.

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث من الناحية النظرية أولاً في الدور الذي تلعبه التنافسية بوصفها مفتاح الدخول إلى السوق الدولية من خلال الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر، وثانياً تدفق النقد الأجنبي ورأس المال لتعزيز القدرات التنافسية للاقتصاد. ومن الناحية الواقعية بالنسبة للاقتصاد اليمني تعد التنافسية وهماً يتعذر تحقيقه في الأمد القريب أولاً بالنظر لضعف الهيكل الاقتصادي وهشاشة بيئة الأعمال وعدم جاذبيتها ،وثانياً أن العولمة تفرز تحديات من الصعب على البلدان النامية الصغيرة كاليمن التكيف معها كتحرير التجارة وفتح الأسواق. وثالثاً نفذت اليمن حزمة من السياسات الإصلاحية الهيكلية في إطار وصفات برامج التكييف الهيكلي بهدف تحقيق التنافسية إلا أن المحصلة كانت ضئيلة للغاية.

حدود البحث

الحدود المكانية للبحث الاقتصاد اليمني لمناقشة مدى تنافسية الاقتصاد ، والزمانية المدة ٢٠٠٣ - ٢٠١٦ .

ISSN : 2410-1818

هيكل البحث

يتضمن هيكل البحث أربعة مباحث يتطرق المبحث الأول للتنافسية والحرب التجارية التي أشعلتها أمريكا مؤخراً، ويناقش المبحث الثاني مكانة اليمن في تقارير التنافسية الدولية والعربية، فيما يناقش المبحث الثالث تنافسية التجارة والاستثمار في اليمن، ويناقش المبحث الرابع نموذجاً قياسياً لاختبار أثر متغيرات التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر في تنافسية الاقتصاد اليمني . واجه الباحث مصاعب تتعلق بعدم توافر بيانات عن اليمن في تقارير التنافسية العالمية للمدة ما قبل ٢٠١٢ مما لم يمكننا من دراسة سلسلة زمنية أطول فتم اختيار تقارير التنافسية العربية الصادرة عن المعهد العربي للتخطيط التي تغطي المدة ٢٠٠٣ -٢٠١٢ مع تطعيمها بتقرير تنافسية الاقتصادات العربية لعام ٢٠١٦ الصادر عن صندوق النقد العربي .

الدراسات السابقة

ناقش الباحث (حسن، جمال قاسم ، ٢٠١٧) أثر تنافسية التجارة الخارجية على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي مستخدماً نموذج انحدار متعدد الناتج المحلي الحقيقي متغيراً تابعاً ومتغيرات التنافسية المستقلة : حصة الصادرات النفطية ، مؤشر نفاذ الواردات السلعية غير النفطية ومادة البوليمرات، الواردات من سلع البوليمرات ،مؤشر الميزة النسبية الظاهرة للسلع الكيماوية، ومؤشر الانفتاح التجاري، إضافة إلى متغير وهمي لقياس انخفاض أسعار النفط . وتوصل الباحث إلى أن التجارة الخارجية تتسم بتدني تنوع الصادرات مع ارتفاع درجة تركز الصادرات فضلاً عن ارتفاع حصة الصادرات النفطية في السوق العالمية مما يدل على تنافسيتها، يتأثر الاقتصاد بالصدمات الخارجية بدرجة أقل عند انخفاض أسعار الصادرات السلعية غير النفطية مقارنة بانخفاض أسعار الصادرات النفطية ، يؤثر نفاذ الواردات سلباً على الناتج المحلي .وخلص إلى عدد من التوصيات من أهمها : تشجيع القطاعات الإنتاجية لأهميتها في خلق التنافسية ، تعزيز القدرة الإنتاجية للمنتجات غير النفطية وتطويرها وزيادة الاعتماد عليها من أجل رفع حصتها في الأسواق العالمية ، تحفيز القطاع الصناعي والاستثمار فيه من أجل خلق قاعدة متينة بهدف استقطاب الاستثمارات ورؤوس الأموال الأجنبية . وبهدف قياس أثر تحرير التجارة على تنافسية الاقتصادات العربية حلل الباحث (عبيدلي ،عبد القادر ،٢٠١٧) خلال المدة ٢٠٠٥ -٢٠١٤ اقتصادات عشر دول عربية مختارة . ولاختبار الأثر على التنافسية استخدم ثلاثة نماذج معتبراً مؤشر التنافسية العالمي متغيراً تابعاً ، النموذج الأول نموذج تخصيص الموارد يشمل المتغيرات المستقلة نسبة كل من القطاع الصناعي وقطاع الخدمات ونصيب الفرد العامل إلى الناتج الداخلي ، النموذج الثاني نموذج المتغيرات الداعمة للتنافسية وتشمل كل من نسبة الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الناتج الداخلي، والنموذج الثالث نموذج

ISSN : 2410-1818

المتغيرات المثبطة للتنافسية وتشمل كل من نسبة الواردات والاستثمار الأجنبي المباشر الخارج إلى الناتج الداخلي . وخرجت الدراسة بعدد من النتائج منها الأهمية النسبية المتقاربة لكل من القطاع الصناعي وقطاع الخدمات في التأثير الموجب في التنافسية مما يعني انه لا يوجد تخصص في قطاع محدد ذو أهمية كبيرة في التأثير في التنافسية ،أشرت الصادرات أن لها تأثيراً ايجابياً على التنافسية على عكس الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة التي لها تأثيرا سلبيا عليها ، عدم وجود تأثير سلبي للواردات في التنافسية في حين أن خروج الاستثمارات الأجنبية المباشرة اثر سلباً عليها .

قام الباحثان (مدياني ، محمد ، وطلحاوي، فاطمة الزهراء، (٢٠١٦) بأجراء دراسة مقارنة بهدف قياس وتحليل محددات القدرة التنافسية في كل من الجزائر والسعودية وماليزيا ،وقد استخدما نموذجاً قياسياً الناتج المحلي الحقيقي متغيرا تابعاً ومعدل دخل الفرد الحقيقي والصادرات والواردات ونسبة إسهام كل من الزراعة والصناعة والخدمات في الناتج المحلي متغيرات مستقلة . تبين من نتائج التحليل القياسي أن الاقتصاد السعودي هو الأكثر تنافسية من الاقتصادين الماليزي والجزائري ، وأن الدول تتنافس فيما بينها من خلال السياسات والقطاعات التي تختارها لتحفيز النمو على المدى البعيد . وفي دراسة للباحثين (حسن،جمال قاسم، وإسماعيل،محمد ،٢٠١٢) بهدف تقييم تنافسية الصادرات السلعية لستة عشر دولة عربية مع كل من ماليزيا وسنغافورة واسبانيا خلال المدة ٢٠٠٢ - ٢٠٠٩، تم قياس التنافسية من خلال احتساب قيم المؤشرات الآتية : مؤشر الميزة النسبية ، مؤشر الحصة السوقية، مؤشر تركز الصادرات السلعية، مؤشر الانفتاح ، مؤشر توافق الصادرات . وخرج الباحثان بنتائج تتلخص في أن الدول العربية احتلت مراتب متأخرة مقارنة بكل من ماليزيا وسنغافورة واسبانيا باستثناء تونس التي احتلت المرتبة الرابعة بين الدول المستهدفة والأفضل بين الدول العربية . وحول أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية خلال المدة ١٩٦٠ -٢٠٠١ (العبدلي ، عابد،٢٠٠٥) توصل الباحث أن أثر الصادرات كان إيجابياً على النمو الاقتصادي في بعض الحالات عند دراسة حالة كل بلد على حده أما عندما تم دمج بيانات دول عينة الدراسة فقد اختلفت النتائج . وفي دراسة عن البلدان النامية شملت ٧١ بلداً خلال المدة ١٩٩٠ -٢٠٠٥ لتقييم تأثير الانفتاح التجاري على النمو الاقتصاد توصل الباحث (Balanka,Vasiliki,Pigka ,2007) إلى أن للانفتاح التجاري تأثيراً ايجابياً على النمو الاقتصادي . على أن الباحث توصل أيضاً إلى أن الأثر كان محدوداً في مجموعة بلدان الصحراء الكبرى وجنوب أفريقيا بسبب أن أغلبها يعتمد على صادرات السلع الأولية لضعف البنية التحتية والبعد عن الأسواق الدولية الكبيرة . في دراسة مقطعية ل ١١٧ دولة للباحثين) DUNNING,John and ZHANG,Feng, 2007) تم اختبار العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة والخارجة وكل من الموارد ، والقدرة والأسواق ، والمؤسسات ، إذ تم توزيع الدول إلى ثلاثة أنواع بحسب نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وتم بناء نموذج للاستثمارات

ISSN : 2410-1818

الأجنبية المباشرة الوافدة . وبينت النتائج أن ترتيب القدرة والأسواق والمؤسسات يتوافق نسبياً مع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا يعني أنه كلما زادت المزايا التنافسية للدولة كلما زادت حصتها من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة . وتبين أيضاً أن المزايا التنافسية للشركات في الدولة ترتبط إيجابا مع مدى ونوع تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الخارجة . تتفق دراستنا مع النتائج التي توصل لها كل من (حسن، جمال قاسم ، ٢٠١٧) في عدم تنوع الصادرات مع ارتفاع درجة تركزها وكذلك مع (عبيدلي ،عبد القادر ،٢٠١٧) في التأثير الايجابي للصادرات في التنافسية وأن الجزء الأكبر منه يعود إلى الصادرات النفطية على عكس الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة التي لها تأثيراً سلبياً.ومن حيث المنهجية تتفق دراستنا مع (Balanka,Vasiliki,Pigka) 2007 و(العبدلي ، عابد،٢٠٠٥) في تمثيل الناتج المحلي للتنافسية بخلاف (عبيدلي ،عبد القادر ،٢٠١٧) الذي اعتمد مؤشر التنافسية العالمي متغيراً تابعاً. ونعتقد أن القيمة المضافة لدراستنا تتمثل في استخدام النموذج القياسي في اختبار الفرضيات الأمر الذي أغفلته الدراسات المتعلقة بالتنافسية في اليمن والتأكيد على أن التنافسية وهم بسبب الطابع الهيكلي الضعيف والبيئة غير المواتية الداخلية والخارجية .

المبحث الأول : التنافسية والترامبية

مفهوم التنافسية

في البدء نود أن نشير إلى أن مفهوم التنافسية يشوبه الكثير من الغموض والتشابك مع بعض المفاهيم كالمنافسة وتنافسية التكلفة والتنافسية غير السعرية والتنافسية النوعية والتقنية . كما أن مفهوم التنافسية يختلف حسب المستوى فهناك التنافسية الجزئية (المؤسسة) والتنافسية القطاعية والتنافسية الكلية (الدولة) وهذا الأخير هو موضوع بحثنا . لذلك لا ننوي الخوض في التفاصيل والاختلافات بل التركيز على التنافسية الدولية والتحديات التي تواجهها في ظل إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب . هناك جدل محتدم وعدم اتفاق حول مفهوم التنافسية الدولية، ففي حين تعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCED,2006) على أنها القدرة على إنتاج السلع والخدمات التي تواجه اختبار المزاحمة الخارجية في الوقت الذي تحافظ فيه على توسيع الدخل المحلي الحقيقي أو أنها قدرة البلد على توسيع حصصه في الأسواق المحلية والدولية . فيما يعدها المنتدى الاقتصادي العالمي(WEF,2002) القدرة على توفير البيئة الملائمة لتحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة . أما مجلس التنافسية الصناعية الأمريكية فيرى أن التنافسية هي مقدرة البلد على إنتاج السلع والخدمات التي تستوفي شروط الأسواق الدولية وفي الوقت نفسه تسمح بتنمية المداخيل الحقيقية. ويرى المعهد العربي للتخطيط التنافسية على أنها الأداء النسبي الحالي والأداء النسبي الكامن للاقتصادات

ISSN : 2410-1818

العربية في إطار القطاعات والأنشطة التي تتعرض للمزاحمة من قبل الاقتصادات الأجنبية، (المعهد العربي للتخطيط ،٢٠٠٩) .ويعتقد الباحث أن هناك خلط بين التنافسية والنمو الاقتصادي إذ أن مؤشرات التنافسية هي نفسها مؤشرات النمو الاقتصادي والتنمية ، ويمكن تعريفها على أنها قدرة البلد على إنتاج سلع وخدمات قادرة على النفاذ إلى الأسواق الدولية بحصص معتبرة . على أن التنافسية بقدر ما يترتب عليها مزايا ايجابية فإنه يترتب عليها آثاراً سلبية في المديين القصير والطويل من أهمها زيادة الاختلال في توزيع الدخول والثروة بين الشرائح الاجتماعية والمشروعات والأقاليم والدول إضافة إلى تقسيم العمل الدولي وتغير فرص الاستخدام وحركة العمالة وخصائص سوق العمل .

التنافسية والترامبية

إن التنافسية هي في الواقع وليدة العولمة بما تمثله الأخيرة من حرية تدفق السلع والخدمات ورأس المال والقوى العاملة بين البلدان دون قيود أو حواجز ومنها إلغاء أو خفض الرسوم الجمركية .غير أن الرئيس ترامب يحاول هدم التنافسية بل وشن الحرب على العولمة التي كان للولايات المتحدة سبق الريادة في الترويج لها بل وفرضها بالقوة من خلال منظمة التجارة العالمية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي بوصف أن القدرات التنافسية العالية للبلدان المتقدمة كفيلة باختراق وإغراق أسواق البلدان النامية . لكن مع الزمن انقلبت الحسابات ضد مروجي العولمة عندما أصبحت بعض البلدان النامية ذات قدرات تنافسية عالية مكنتها من اختراق أسواق البلدان المتقدمة وفي مقدمتها الصين حيث سجل الميزان التجاري للولايات المتحدة معها عجزاً كبيراً بلغ أكثر من ٣٦٥ مليار دولار عام ٢٠١٥ وسجلت كل من ألمانيا والمكسيك فوائض في ميزانها التجاري مع الولايات المتحدة . لقد رفع ترامب منذ ترشحه للرئاسة شعارات ومفاهيم عنصرية ممزوجة بالشعبوية والقومية من قبيل "أمريكا أولاً" و"التجارة العادلة" وجسدها عند وصوله إلى البيت الأبيض بالحروب التجارية وبشكل خاص ضد الصين من خلال فرض رسوم جمركية على تقنيات الطيران وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والروبوتات والآلات. وما لبثت أن انتقلت الحرب التجارية من الأعداء (الصين) إلى الحلفاء :الاتحاد الأوروبي وكندا والمكسيك من خلال عودة الحمائية وفرض الرسوم الجمركية على واردات هذه الدول من الصلب والألمنيوم مما جعلها تقدم على إجراءات رد فعل مماثلة. ولم يكن للمؤسسات الدولية الراعية للتنافسية أي مواقف حازمة تجاه السياسة الترامبية ، وعلى حياء خرج صندوق النقد الدولي عن صمته في يونيو٢٠١٨ مشيراً أنه ينبغي للولايات المتحدة وشركائها التجاريين أن يعملوا لخفض الحواجز التجارية وتسوية الخلافات في التجارة والاستثمار بدون اللجوء إلى الرسوم الجمركية وغيرها من الحواجز.

ISSN : 2410-1818

إن السؤال الرئيس يتجلى في من هم الرابحون والخاسرون من هذه الحرب التجارية وما هي آثارها في التنافسية والاقتصاد العالمي ؟ .تشير بعض التقارير الدولية (صندوق النقد الدولي ،٢٠١٨) إلى أنه من المتوقع أن تظهر هذه الآثار في المديات القصيرة والطويلة ،منها إن فرض الرسوم الجمركية يقوض التجارة العالمية ويدفعها للابتعاد كنظام مفتوح ونزيه يستند إلى القواعد وتؤدي كذلك إلى ردود أفعال انتقامية بين الشركاء التجاريين. وتوقع صندوق النقد إن دورة من الردود الانتقامية في التجارة من المرجح أن تثبط الاستثمار على الصعيدين الوطني والدولي وتقطع سلاسل الإمدادات العالمية والإقليمية وتقوض نظاما يدعم النمو وخلق الوظائف في الولايات المتحدة. وأشارت هذه التقارير أن الاقتصاد العالمي بنهاية عام ٢٠١٩ سيدخل مرحلة ركود اقتصادي قد يعقبها أزمة مالية واقتصادية عالمية أكثر وطأة من الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ . ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يشهد الاقتصاد الأمريكي نمواً بنسبة ٢.٩ ٪ في ٢٠١٨ و٢.٧ ٪ في ٢٠١٩ غير أنه سيتباطأ بشكل ملحوظ في ٢٠٢٠، متوقعاً أن تتراجع الوتيرة السنوية للنمو إلى ١.٩ ٪. ويتوقع حسب بعض المحللين أن تكون الآثار أشد وطأة على قطاع صناعة السيارات ، إذ توقعت بعض الشركات الأمريكية الكبرى للسيارات انخفاض أرباحها عام ٢٠١٨ (فورد ، جنرال مورترز،كرايزلر) بسبب ارتفاع تكاليف الصلب والألمنيوم نتيجة الرسوم الجمركية وتراجع المبيعات في السوق الصينية ، كذلك الشركات الأوروبية (جاغوار لاند روفر) أعلنت عن تكبدها خسائر نتيجة تراجع المبيعات في الصين ، و(بي أم دبليو) أعلنت عن رفع أسعار طرازين من السيارات نتيجة زيادة رسوم السيارات الأمريكية . إن التوقعات تشير إلى فداحة الآثار السلبية للحرب التجارية على الاقتصاد العالمي ، إذ يستحوذ عملاقا الاقتصاد على أكثر من ثلث قيمة الاقتصاد العالمي (٣٩٪) ، لذلك فإن استمرارها سينتقل أثره السلبي إلى بقية الاقتصاد العالمي وسينخفض الطلب على السلع والخدمات مثل النفط والمنتجات البتروكيماوية وكذلك النقل وغيرها من القطاعات الرئيسة بكل دول العالم . ويذهب محللون إلى أبعد من ذلك بكثير (الراغب، أحمد ،٢٠١٨)، إذ يرى أن هذه الحرب ستؤدي إلى: انهيار منظمة التجارة العالمية، وانهيار نظام الدولار، وارتفاع معدلات التضخم ،وانخفاض معدل نمو التجارة العالمية، وظهور أزمة اقتصادية مالية عالمية ، وظهور أزمة كساد عالمي ،وتزايد معدلات البطالة . وعلى المستوى العربي ستتركز الآثار السلبية في تراجع الطلب على النفط العربي ،وتراجع الطلب على صادرات الصلب والحديد وبشكل خاص مصر،وتراجع عائدات قناة السويس . على أن البنك الدولي يؤكد في دراسة حديثة (لوس انجلوس تايمز ، ٢٠١٨) أن أياً من الطرفين لن يتمكن من الفوز بهذه الحرب التجارية، وبحسب المعدل الحالي من الرسوم الجمركية الانتقامية، تشير تقديرات البنك الدولي أن كلا الدولتين ستعاني انخفاضاً سنوياً في صادراتها بقيمة ٤٠ مليار دولار. وإذا تصاعدت هذه التصرفات الانتقامية لتشمل التجارة بين البلدين من حيث البضائع والخدمات، فإن صادرات الصين إلى الولايات

ISSN : 2410-1818

المتحدة ستنخفض بقيمة ١٩٠ مليار دولار، كما أن صادرات الولايات المتحدة إلى الصين ستنخفض بقيمة ١٦٦ مليار دولار. ويؤكد البنك الدولي أنه إذا ما أسفرت هذه الحرب عن انخفاض بنسبة نصف نقطة مئوية في الاستثمارات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، فإن الضرر سيتضاعف وسيؤدي هذا السيناريو السيئ إلى خسارة للاقتصاد الصيني قدرها ٤٢٦ مليار دولار، وخسارة للاقتصاد الأميركي قدرها 313 مليار دولار، وسيكون أكبر الخاسرين في الولايات المتحدة هي قطاعات الزراعة والصناعات الكيماوية ومعدات النقل، وستكون المحصلة أن خسائر الولايات المتحدة أصغر قليلاً من الخسارة التي أنزلها الأميركيون بالصين.

وعلى أية حال نعتقد أن الحرب التجارية الحالية بين أميركا والصين ذات وجهين أسباب مباشرة ظاهرة وأسباب غير مباشرة خفية، يرتبط بالأولى دوافع تجارية تحت غطاء الحماية الجمركية أما الأسباب غير المباشرة فهي استراتيجية تتصل بالقلق الأمريكي من التفوق الصيني السياسي والاقتصادي والعسكري فضلاً عن الخوف من سيطرة الصين على سوق التكنولوجيا ورأس المال الفكري . وعلى الأرجح ستكون الصين الرابح الأكبر لقدرتها على النفاذ إلى الأسواق الدولية لما تتمتع به من قدرات تنافسية سعرية وتكنولوجية في ظل تحرير التجارة وعدم وجود قيود تجارية على صادراتها . أما أميركا فهي تتجه نحو الانعزالية حيث وسعت من دائرة البلدان التي شملتها الرسوم الجمركية مما يقلص حجم تبادلها التجاري ويدفع ميزانها التجاري نحو العجز أكثر.

المبحث الثاني :تقويم وضع اليمن في مؤشرات التنافسية العالمية والعربية

أولاً: مكانة اليمن في مؤشرات التنافسية العالمية

تعد تقارير التنافسية العالمية الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي أحد أهم التقارير على المستويات الدولية والإقليمية وتهدف هذه التقارير إلى تحليل وتقويم القدرات التنافسية لكل بلد وتحديد الفرص التي يمكن اقتناصها والتهديدات التي يمكن تجنبها . تركز هذه التقارير على تقويم أوضاع التنافسية بالاعتماد على عدد من العوامل المركبة من خلال ثلاث مجموعات : المتطلبات الأساسية ، محفزات الكفاءة ، عوامل الابتكار والتطوير .

يشير تقرير التنافسية العالمية لعام ٢٠١٨/٢٠١٧ جدول (١) إلى المؤشر العام للدول العشر الأكثر تنافسية عالمياً التي أحرزت درجات تنافسية جيدة (وفقاً لمعيار من١ -٧ فكلما اقترب المؤشر من ٧ دل على ارتفاع درجة التنافسية وكلما اقترب من١دل على انخفاض درجة التنافسية)، إذ احتلت سويسرا المرتبة الأولى (٥.٨٦) ثم الولايات المتحدة المرتبة الثانية (٥.٨٥) وسنغافورة المرتبة الثالثة (٥.٧١) . والمثير للجدول هو تقدم بعض الدول النامية ضمن الدول العشر الأكثر تنافسية ، إذ احتلت سنغافورا المرتبة الثالثة (٥.٧١) وهونج كونج المرتبة السادسة(٥.٥٣) . أما الدول العربية فقد حققت ثلاثاً منها مراتب

ISSN : 2410-1818

متقدمة ضمن الدول الثلاثين ، إذ احتلت الإمارات العربية المتحدة المرتبة السابعة عشر(٥.٣٠) وقطر المرتبة الخامسة والعشرون (٥.١١) والسعودية المرتبة الثلاثون (٤.٣٨) أي أن الفجوة بين هذه الدول والدول العشر ضيقة .

من خلال الجدول رقم (١) يتضح أن وضع اليمن في المؤشر العام للتنافسية العالمية (GCI) ضعيفاً ، فمن حيث درجة المؤشر تقل عن حاجز ال ٣ درجة بصورة عامة فيما عدا عام ٢٠١٢/٢٠١١ عندما حدث تقدم طفيف وبلغت درجة المؤشر ٣.٠٦ ، وهذا يشير إلى أن فجوة التنافسية كبيرة بين اليمن والدول العشر الأكثر تنافسية وترتفع بدرجة أكبر بالمقارنة بالحد الأعلى (٧) ، إذ تراوحت الفجوة بين ٣.٩٤ و ٤.٢٦ مع الميل للارتفاع . وفضلاً عن الضعف يلاحظ الميل للتراجع عبر الزمن فقد تراجعت درجة المؤشر العام من ٣.٠٦ في ٢٠١٢/٢٠١١ إلى ٢.٩٧ في ٢٠١٣/٢٠١٢ ثم إلى ٢.٧٤ في ٢٠١٧/٢٠١٦ بانخفاض قدره ٠.٣٢ للأخير ، وحتى في ٢٠١٨/٢٠١٧ وإن كانت أفضل من العام السابق لها إلا أنها كانت متدنية . وعلى المستوى العالمي احتلت اليمن ذيل القائمة من حيث ترتيب التنافسية فقد تراجعت مرتبتين في ٢٠١٣/٢٠١٢ مقارنة ب ٢٠١٢/٢٠١١ من المرتبة ١٣٨ إلى المرتبة ١٤٠ من بين ١٤٤ دولة، ثم تراجعت خمس مراتب في ٢٠١٤/٢٠١٣ لتحتل المرتبة ١٤٥ من بين ١٤٨ دولة . وبدءاً من العام ٢٠١٥/٢٠١٤ يلاحظ تحسن ظاهري في الترتيب ، إلا أن هذا التحسن يرجع لانخفاض عدد الدول المشمولة بالتقارير نتيجة لعدم توافر البيانات عنها وليس لتحسن القدرات التنافسية، فقد تقدمت اليمن ثلاثة مراتب في الأعوام ٢٠١٥/٢٠١٤ و ٢٠١٧/٢٠١٦ بسبب انخفاض عدد الدول إلى ١٤٤ و١٤٢ دولة على التوالي، ثم جاءت في ٢٠١٨/٢٠١٧ في المرتبة الأخيرة (١٣٧) من بين ١٣٧ دولة .

جدول (١) مؤشر وترتيب اليمن في مؤشرات التنافسية العالمية ٢٠١١-٢٠١٧

البيانات / الأعوام	٢٠١١/ ٢٠١٢	٢٠١٢/ ٢٠١٣	٢٠١٣/ ٢٠١٤	٢٠١٤/ ٢٠١٥	٢٠١٦/ ٢٠١٧	٢٠١٧/ ٢٠١٨
درجة المؤشر (الحد الأعلى ٧)	3.o6	2.97	2.98	2.96	2.74	2.87
فجوة التنافسية	3.94	4.03	4.02	4.04	4.26	4.13
المرتبة	138	140	١٤٥	142	138	137
عدد الدول المشمولة	142	144	١٤٨	144	142	137
ترتيب الدول العشر عالمياً٢٠١٧/ ٢٠١٨	سويسرا، الولايات لمتحدة ، سنغافورا ، نيوزلندا ، ألمانيا، هونج كونج ،السويد ،المملكة المتحدة، اليابان، فنلندا					
ترتيب الدول العربية عالميا ٢٠١٧/ ٢٠١٨	الإمارات(١٧)،قطر(٢٥)،السعودية(٣٠)،،البحرين(٤٤)،الكويت(٥٢)،عمان(٦٢)،الأردن(٦٥)،المغرب (٧١)،الجزائر(٨٦)،تونس(٩٥)،مصر(١٠٠)،لبنان(١٠٥)، موريتانيا(١٣٣)،اليمن(١٣٧)					

المصدر : من إعداد الباحث استنادا إلى المنتدى الاقتصادي العالمي ، تقارير التنافسية العالمية ٢٠١١-٢٠١٧

ISSN : 2410-1818

والاستنتاج الرئيس هنا هو تدهور القدرات التنافسية لليمن وإن كانت المدة قيد البحث للتنافسية العالمية تعد الأسوأ بسبب عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي متمثلاً بالاضطرابات والحرب إلا أن السبب الرئيس يرجع لعوامل هيكلية مزمنة وليس لأسباب آنية عارضة . وبدون الدخول في التفاصيل يمكننا إعطاء صورة عامة عن أسباب ضعف تنافسية الاقتصاد اليمني كما تفندها تقارير التنافسية العالمية الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي ،

إذ تشكل تهديدات البيئة الداخلية والخارجية أكبر خطر على التنافسية مع تناقص الفرص ، وتتمثل تلك التهديدات في عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي ، وعدم كفاءة البنية التحتية ، وضآلة الاستثمار المحلي والأجنبي ، وتقلب الحكومات ،والفساد والبيروقراطية ، وانعدام الابتكار، والتضخم ، وانخفاض سعر الصرف ، وصدمات انخفاض أسعار النفط .

ثانياً : مكانة اليمن في مؤشرات التنافسية العربية

تعد تقارير التنافسية العربية التي يصدرها المعهد العربي للتخطيط منذ عام ٢٠٠٣ من أهم تقارير التنافسية الإقليمية وتستند إلى مفهوم خاص للتنافسية على أنها الأداء النسبي الحالي والأداء النسبي الكامن للاقتصادات العربية في إطار القطاعات والأنشطة التي تتعرض للمزاحمة من قبل الاقتصادات الأجنبية، وهذا المفهوم يركز أساساً على الأسواق الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر كمجالات لتطوير القدرات التنافسية (المعهد العربي للتخطيط ،٢٠٠٩ ،ص٢٣). وعليه فإن التنافسية تتمحور في مؤشر مركب مكون من مؤشرين فرعيين هما مؤشر التنافسية الجارية ومؤشر التنافسية الكامنة ، يتعلق الأول بالأداء الجاري والعوامل المؤثرة عليه كبنية الأسواق ومناخ الأعمال وعمليات الشركات واستراتيجياتها ، في حين أن التنافسية الكامنة تشير إلى القدرات عميقة الأثر التي تضمن استدامة التنافسية ومن ثم استدامة النمو وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية كرأس المال البشري ، وتوطين التقانة، والبنية التحتية التقنية .ويتم احتساب مؤشر التنافسية العربية كمتوسط لمدة ثلاث سنوات، كما يتم استخدام المتوسط الحسابي غير المرجح لحساب المؤشرات الفرعية بعد تنميط كل المتغيرات ، علماً أن كل المؤشرات المنمطة محصورة بين الصفر والواحد وأن ارتفاع قيمة المؤشر تعني تحسناً في التنافسية ،ويعني الواحد أفضل أداء كما يعني الصفر أسوأ أداء ضمن دول العينة . يختلف تقرير التنافسية العربية عن التقارير الدولية في عدد الدول المدرجة حيث يتم مقارنة الدول العربية بمجموعة دول غير عربية تم اختيارها كدول مرجعية للأداء العربي في الأسواق الدولية .

يتضح من الجدول (٢) والشكل رقم (١) أن الوضع التنافسي لليمن يتجه من سيء إلى أسوأ ، إذ تقع اليمن في ذيل القائمة العربية ودول المقارنة ، ففي ٢٠٠٣ احتلت المرتبة السابعة عشر من بين ١٩ دولة والمرتبة ١٤ عربياً من بين ١٦ دولة عربية قبل موريتانيا والسودان ، واستمر التراجع لتحتل في ٢٠١٢

ISSN : 2410-1818

المرتبة الأخيرة الثلاثون في دول العينة والمرتبة الأخيرة ١٨ عربياً . أما درجة المؤشر العام للتنافسية فقد تميزت بالميل للانحدار خلال المدة قيد البحث ، فقد تراجعت من ٠.٢٨ في ٢٠٠٣ إلى ٠.٠٨ و ٠.٠٢ في ٢٠٠٦ و٢٠٠٩ على التوالي إلا أنها عادت للتعافي في ٢٠١٢ عندما وصلت إلى ٠.٢٥ وهي أقل قليلاً عما كانت عليه في بداية المدة .وانعكاساً لذلك اتجهت الفجوة التنافسية مع الدول العربية للاتساع حيث تزايدت من ٢٤.٣٢٪ في ٢٠٠٣ حتى بلغت ٩٤.١٢٪ في ٢٠٠٩ إلا أنها عادت للانخفاض في ٢٠١٢ إلى ٣٥.٩٠٪ وكانت الأعلى مع البحرين والإمارات والسعودية وقطر والكويت، وعلى النسق نفسه اتسعت الفجوة مع دول المقارنة من ٥١.٧٢٪ إلى ٩٧.٠١٪ ثم انخفضت إلى ٥٠.٠٠٪ على التوالي خلال المدة نفسها وكانت الأعلى مع كوريا الجنوبية.

جدول (٢) تطور مؤشرات التنافسية اليمنية مقارنة بالدول العربية ودول المقارنة خلال المدة ٢٠٠٣-٢٠١٢

البيانات		اليمن	متوسط الدول العربية	متوسط دول المقارنة
مؤشرات التنافسية العربية ٢٠٠٣	التنافسية الجارية	٠.٤٦	٠.٤٧	٠.٦٢
	التنافسية الكامنة	٠.١١	٠.٣٢	٠.٥٤
	المؤشر العام	٠.٢٨	٠.٣٧	٠.٥٨
	ترتيب المؤشر العام	١٧	-	-
مؤشرات التنافسية العربية 2006	التنافسية الجارية	٠.١٥	٠.٤٤	٠.٧٤
	التنافسية الكامنة	٠.٠٠	٠.٢٥	٠.٦٦
	المؤشر العام	٠.٠٨	٠.٣٥	٠.٧٠
	ترتيب المؤشر العام	٢٠	-	-
مؤشرات التنافسية العربية 2009	التنافسية الجارية	٠.٠٧	٠.٣٧	٠.٦٥
	التنافسية الكامنة	٠.١٢	٠.٣٨	٠.٧١
	المؤشر العام	٠.٠٢	٠.٣٤	٠.٦٧
	ترتيب المؤشر العام	٢٢	-	-
مؤشرات التنافسية العربية ٢٠١٢	التنافسية الجارية	٠.٣٥	044	0.50
	التنافسية الكامنة	٠.١٤	٠.٣٥	0.50
	المؤشر العام	٠.٢٥	٠.٣٩	0.50
	ترتيب المؤشر العام	٣٠	-	-

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى تقارير التنافسية العربية ٢٠٠٣-٢٠١٢

ISSN : 2410-1818

يتبين بصورة عامة ضعف الأداء التنافسي لليمن ، ويفسر هذا الضعف أداء كل من التنافسية الجارية والتنافسية الكامنة خاصة الأخيرة التي تفسر الجزء الأكبر منه ، إذ كانت درجتها متدنية طوال المدة قيد الدراسة . على أنه إجمالاً يأتي الضعف بسبب عدم تحسن البيئة الاقتصادية الكلية والبنية التحتية وضعف أداء التجارة الخارجية المعتمدة على تصدير النفط الذي شهدت أسعاره انخفاضاً حاداً منذ ٢٠٠٨ تحت تأثير الأزمة المالية العالمية وتراجع الطلب العالمي على النفط وفي الوقت نفسه تدني النمو في الصين والهند وتايلند وهي أسواق النفط اليمني ، ومن ثم تدني توظيف عوائده في البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية ، وفضلاً عن ذلك نتج ضعف التنافسية عن ضآلة حجم وعوائد الصادرات التقليدية وكذلك تراجع حركة السياحة .

شكل رقم (١) تطور مؤشرات التنافسية اليمنية مقارنة بالدول العربية ودول المقارنة خلال ٢٠٠٣-٢٠١٢

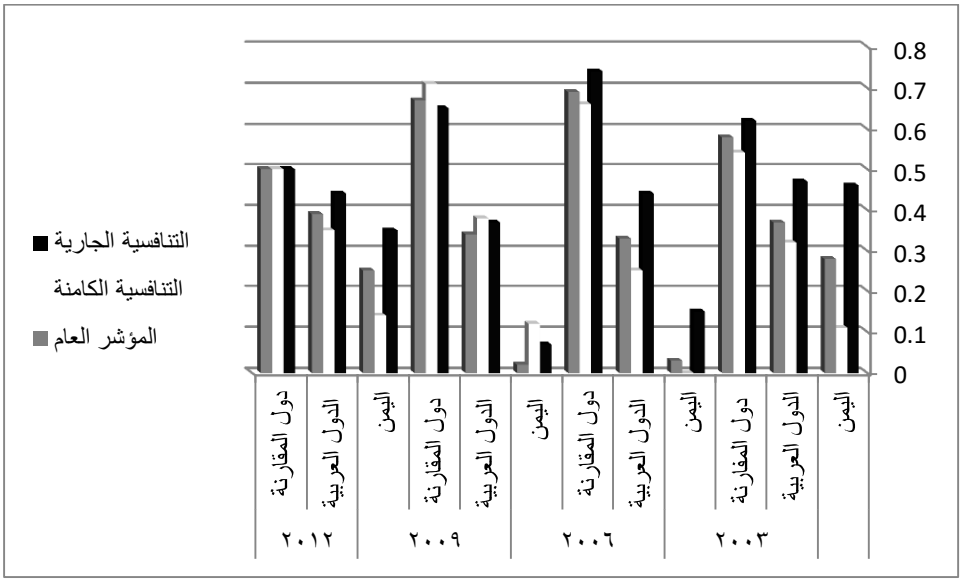

المصدر : من إعداد الباحث بواسطة برنامج Microsoft Excel

وعلى أية حال تشير التنافسية الجارية إلى تنامي التهديدات التي تمثل نقاط ضعف وانحسار الفرص كنقاط قوة مما أدى إلى زيادة الفجوة التنافسية بين اليمن ودول المقارنة والدول العربية ،إذ تبين تقارير التنافسية العربية (المعهد العربي للتخطيط ،٢٠٠٣ -٢٠١٢) أن التهديدات بصورة عامة (سنورد تفصيلاً لها لاحقاً) تتمثل في : (١) ضعف الأداء الاقتصادي (٠.٤٢) بسبب انخفاض أسعار النفط وارتفاع معدلات التضخم وتدني معدل النمو الاقتصادي وعدم الاستقرار الاقتصادي ،(٢)

ISSN : 2410-1818

ضعف البنية التحتية (٠.٠١) بسبب تدني الاستثمار في الطرق والطاقة والاتصالات والمطارات والموانئ وانخفاض كفاءة وإنتاج الكهرباء(٣) عدم فعالية الحاكمية والمؤسسات (٠.١٠) بسبب استشراء الفساد وعدم الالتزام بالقوانين وفساد القضاء والبيروقراطية (٤) عدم جاذبية الاستثمار (٠.٣٧) بسبب ارتفاع مستويات المخاطر الائتمانية وارتفاع معدلات التضخم وانخفاض الأمان الاقتصادي(٥) زيادة التدخل الحكومي (٠.٤٦) بسبب ارتفاع الإنفاق العام على الأجور والرواتب ومدفوعات الدعم والتحويلات مما يجعل برامج الحكومة أكثر تكلفة(٦) ضعف ديناميكية الأسواق والمنتجات والتخصص (٠.٥٠) بسبب انخفاض حصص الصادرات وارتفاع الرسوم الجمركية وانخفاض جودة السلع والخدمات المصدرة. وتعد التنافسية الكامنة الأضعف مما جعل تأثيرها أكبر على المؤشر العام للتنافسية حيث بلغت الصفر في ٢٠٠٦ فيما كانت ضعيفة في بقية الأعوام نتيجة نقص الطاقات، ذلك أن الطاقة الابتكارية والتقنية والبنى التحتية ورأس المال البشري تحتاج إلى استثمارات ضخمة ومديات طويلة حتى تظهر نتائجها حيث نلاحظ ما يأتي : (١) ضعف البنية التحتية التقنية (٠.١٥) ويعود ذلك لضعف قطاع الاتصالات بسبب انخفاض مستوى انتشار كل من الهاتف النقال والثابت على حد سواء، وارتفاع تكلفة استخدام الانترنت وانخفاض استخدام الحاسوب الشخصي والاعتماد على مقاهي الانترنت بدرجة كبيرة فضلاً عن أن الانترنت يتميز بالاستخدام الشخصي وليس التجاري وقطاع الأعمال، (٢) ضعف رأس المال البشري (٠.٢١) بسبب انخفاض الإنفاق على التعليم والصحة ،حيث تزداد معدلات الأمية بين الكبار والشباب وفي أوساط الإناث ، وتقل معدلات الالتحاق بصورة عامة في المستويات الثانوية والجامعية وتقل بدرجة أكبر في أوساط الإناث ، فضلاً عن انخفاض الرعاية الصحية وتوقع الحياة وتفشي الأمراض،(٣) الضعف الشديد في الطاقة الابتكارية وتوطين التقانة (٠.٠٥) بسبب انعدام الموارد المخصصة للبحث العلمي والتطوير نجد مظاهرها أن الإسهام في تطوير التقانة والابتكار يكاد لا يذكر كعدد الباحثين لكل مليون وعدد المقالات العلمية والتقنية وعدد براءات الاختراع فضلاً عن ضعف الارتباط بين العلم والتقانة وعدم القدرة على اكتساب التقنية وتوظيفها ناهيك عن إنتاجها .

المبحث الثالث : تنافسية التجارة والاستثمار في اليمن

تهدف السياسات التجارية والاستثمارية إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي من خلال تحقيق النمو الاقتصادي المضطرد والعمالة الكاملة في الاقتصاد بوساطة خلق فرص عمل وتوليد الدخول . وتشكل التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر أهم القطاعات الداعمة للتنافسية من خلال التنافس على الحصص في الأسواق والحصول على أكبر قدر من الموارد المالية نظراً لندرة عنصر رأس المال في البلدان النامية والبلدان الأقل دخلاً كاليمن .

ISSN : 2410-1818

أولاً : تنافسية التجارة

تعد التجارة أحد المفاتيح الأساسية للتنمية من خلال ما تحدثه من تراكم رأس المال وتنويع الهيكل الاقتصادي وتسريع التقدم العلمي . وللتجارة وجهان أحدهما ايجابي والآخر سلبي ، الوجه الايجابي يتمثل في الصادرات التي تعمل على حقن الاقتصاد بالنقد الأجنبي وفي الوقت نفسه تعظيم التنافسية والنفاذ للأسواق الدولية مما يتطلب رفع الكفاءة الإنتاجية وتحسين جودة المنتجات السلعية. أما الوجه السلبي يتمثل في الواردات التي تستنزف الموارد إلى الخارج وتقلل من الفرصة البديلة لاستثمار هذه الموارد في تطوير الصادرات الأولية والصناعية ومن ثم تقلل من التنافسية .

تتحكم في تنافسية الصادرات عوامل متعددة تشمل كل من الميزة النسبية الظاهرة ، وحصة الصادرات ، وميل الصادرات ، ومعدلات نمو الصادرات ، وإنتاجية القطاع الصناعي ،وأسعار الفائدة على الاقتراض ، ومعدلات الاستثمار، والبنية التحتية ، والتدخل الحكومي ،والتكنولوجيا، والفساد ، والحاكمية وفعالية المؤسسات، وبيئة الأعمال وخلافه .

وبما أن الصادرات اليمنية العمود الفقري للتنافسية التي يمكن من خلالها النفاذ للأسواق الدولية تبرز عدد من الأسئلة : ما مقدار التقدم المحرز؟ هل تنافسية الصادرات وهم أم مقولة ممكنة التحقيق ؟ ما هي العوائق التي تحد من تنافسية الصادرات ؟ هل المشكلة هيكلية أو جرعات يمكن حقنها بسهولة في المديات القصيرة ؟ . إن الإجابة على هذه التساؤلات يمكن تفسيرها من خلال مؤشرات التنافسية العربية للمدة ٢٠٠٣ - ٢٠١٢ .

يشير مؤشر ديناميكية الأسواق والمنتجات والتخصص إلى ثلاثة مستويات رئيسة جدول (٣) : الأداء الكلي، الحصص التصديرية ، ديناميكية الأسواق ، ويبين المؤشر إجمالاً تدني أداء تنافسية الصادرات اليمنية فقد كان ترتيبها في ذيل الدول قيد الدراسة وتأخر من المرتبة ١٧ من بين ١٩ دولة في ٢٠٠٣ إلى المرتبة ٢٤ من بين ٢٤ دولة في ٢٠٠٩ (يلاحظ تقدم ترتيب اليمن إلى المرتبة السادسة من بين ٣٠ دولة في ٢٠١٢ وهو في تقديرنا مبالغ فيه ، إذ أنه مقارنة بالمدة السابقة يعد قفزة كبيرة غير طبيعية كما أن تقرير ٢٠١٢ لم يحتو على خمسة مؤشرات هامة بل أن اليمن تخطت دول أكثر تنافسية كليبيا والبحرين وقطر والكويت فضلاً عما يلاحظ من ضعف التنافسية) مما أدى إلى اتساع الفجوة بين الصادرات اليمنية وصادرات الدول العربية ودول المقارنة .

ISSN : 2410-1818

جدول (٣) مؤشر ديناميكية الأسواق والمنتجات والتخصص ومؤشر الإنتاجية والتكلفة للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٢

الأعوام	٢٠٠٣			٢٠٠٦			٢٠٠٩			٢٠١٢		
المؤشرات / الدول	اليمن	الدول العربية	دول المقارنة	اليمن	الدول العربية	دول المقارنة	اليمن	الدول العربية	دول المقارنة	اليمن	الدول العربية	دول المقارنة
مؤشر ديناميكية الأسواق والمنتجات والتخصص												
نسبة الميزان التجاري للناتج المحلي	٠.٦٧	٠.٦٣	٠.٦٨	٠.٥٥	٠.٥٨	٠.٦٥	–	٠.٥٧	٠.٥٦	–	٠.٥٥	٠.٤٨
درجة الانفتاح	٠.٢١	٠.٣٢	٠.٤٠	٠.٢٥	٠.٢٩	٠.٣٧	–	٠.٣١	٠.٣٨	–	٠.٤٢	٠.٣٤
نسبة السلع المصنعة المصدرة	٠.٠٠	٠.٢٣	٠.٨٥	٠.٠٠	٠.٢٩	٠.٧٣	–	٠.٠٣	٠.٧٨	٠.٠٢	٠.٢٥	٠.٧٠
حصة الصادرات من التجارة العالمية	٠.٢٦	٠.١٠	٠.٦٠	٠.٠٢	٠.٠٨	٠.٤١	–	٠.٠٥	٠.٣٦	–	٠.٠٤	٠.١٩
معدل نمو حصة الصادرات	٠.٥٧	٠,٤٩	٠.٥٨	٠.٣٨	٠.٥١	٠.٥٠	–	٠.٢٧	٠.٢٠	–	٠.٢٦	٠.١٠
معدل نمو الصادرات التحويلية	–	٠.٣٨	٠,٤٧	–	٠.٥٠	٠.٣٥	–	٠.٤٥	٠.٤٧	٠.٧٥	٠.٥٨	٠.٥٠
الصادرات للفرد	٠.٠٠	٠.٢٢	٠.٣٦	٠.٠١	٠.٢٠	٠.١٥	–	٠.١٢	٠.٢٤	–	٠.٢٢	٠.١٧
متوسط التعرفة الجمركية	٠.٣٤	٠.٤٢	٠.٩١	٠.٧٠	٠.٦٣	٠.٨١	–	٠.٦٧	٠.٨٥	٠.٧٤	٠.٦٠	٠.٦٨
مؤشر ديناميكية الأسواق والمنتجات والتخصص	٠.٢٩	–	–	٠.٢٧	٠.٤٠	٠.٤٧		٠.٣٩	٠.٤٨	٠.٥٠	٠.٣٧	٠.٤٠
ترتيب مؤشر ديناميكية الأسواق والمنتجات والتخصص	١٧			٢٠	–	–	٢٤	–	–	٦	–	–
مؤشر الإنتاجية والتكلفة												
معدل نمو الصناعات	٠.٤٨	٠.٤٠	٠.٥٧	٠.٦٢	٠.٦١	٠.٥٨		٠.٤٢	٠.٥١	٠.٤٤	٠.٢٨	٠.٤٦	٠.٢٧

ISSN : 2410-1818

التحويلية											
حصة الصناعة التحويلية للناتج المحلي	٠.١٧	٠.٥٠	٠.٢٤	٠.٠٠٠	٠.٢٧	٠.٦٥	٠.٠٤	٠.٢٢	٠.٦٤	٠.٠٣	٠.٢٠	٠.٥٦
أسعار الفائدة على الإقراض	–	٠.٥٢	٠.٦٣	٠.٥٨	٠.٥٨	٠.٦٩	٠.٢٤	٠.٥٨	٠.٨٠	٠.٦٦	٠.٨٥	٠.٨٢
إنتاجية العمل في القطاع التحويلي	٠.٣٦	٠.٢٥	٠.٥٠	٠.٠٠٠	٠.٢٥	٠.٣٦	٠.٠٠	٠.١٢	٠.٣٤	٠.٠٠٠	٠.١٦	٠.٣١
معدل الأجور في قطاع الصناعة التحويلية	٠.٨٨	٠.٤٠	٠.٤٦	١.٠٠٠	٠.٧٦	٠.٧٥	١.٠٠	٠.٨٧	٠.٦٤	١.٠٠٠	٠.٨٧	٠.٧١
نسبة الأجور في القيمة المضافة للقطاع التحويلي	٠.٩٩	٠.٤٠	٠.٤١	١.٠٠٠	٠.٦١	٠.٥٣	٠.٨٤	٠.٦٠	٠.٦٠	٠.٨٦	٠.٦٢	٠.٥٩
سعر الصرف الحقيقي –معدل التغيير	٠.٣٣	٠.٤٥	٠.٤٧	٠.١٢	٠.٣٣	٠.٣٢	٠.١٦	٠.٥٧	٠.٤٤	٠.١١	٠.٢٩	٠.٤٩
معدل الضريبة	٠.٨٣	٠.٤٦	٠.٥٦	٠.٦٩	٠.٥٩	٠.٣٤	–	٠.٤٩	٠.٢١	٠.٦٩	٠.٥٧	٠.٣٨
مؤشر الإنتاجية والتكلفة	٠.٥٨	٠.٤٩	٠.٥٦	٠.٥١	٠.٥١	٠.٥٥	٠.٣٩	٠.٤٣	٠.٥٠	٠.٤٥	٠.٤٧	٠.٥٢
الترتيب	١٢	–	–	١١	–	–	١٩	–	–	١٨	–	–

المصدر: تقارير التنافسية العربية ٢٠٠٣-٢٠١٢

ويشير مؤشر الإنتاجية والتكلفة جدول (٤) إلى هشاشة الصناعة التحويلية وضعف تنافسيتها عالمياً بسبب ارتفاع تكاليف المنتجات مما يقلل من تنافسيتها ومن أهمها : انخفاض إنتاجية العمل في القطاع التحويلي بدرجة شديدة من ٠.٣٦ إلى ٠.٠٠ ، إذ أن انخفاض الإنتاجية يصاحبه انخفاض مماثل للقيمة المضافة مما يؤدي إلى زيادة التكاليف النسبية ومن ثم تقل القدرة التنافسية للمنتجات ، فضلاً عن ارتفاع معدل نمو الأجور حيث تراوح بين ٠.٨٨ – ١.٠٠ ، وارتفاع مؤشر أسعار الفائدة على الاقتراض من ٠.٢٤ إلى ٠.٦٦ ، وارتفاع معدل الضريبة ما بين ٠.٨٣ -٠.٦٩ ، كذلك رغم التحسن النسبي لسعر الصرف إلا أن المدة ٢٠١٥ -٢٠١٨ المترافقة مع الحرب شهدت ارتفاعات جامحة لسعر الصرف خسر

ISSN : 2410-1818

الريال أكثر من ١٥٠٪ من قيمته وسيؤدي ذلك بلا ريب إلى ارتفاع تضخم تكاليف السلع الموجهة للتصدير مما يقلل من تنافسيتها. وقد تسبب كل ذلك في عدم تحسن نسبة السلع المصنعة المصدرة وجمودها عند مستويات متدنية بدرجة لا تذكر تراوحت بين ٠.٠٠ -٠.٠٢ في حين تتراوح بين ٠.٠٣ -٠.٢٥ للدول العربية و٠.٧٠ -٠.٧٨ لدول المقارنة، وتراجع مؤشر معدل نمو الصناعة التحويلية من ٠.٤٨ إلى ٠.٢٨ ، وتراجع مؤشر حصة الصناعة التحويلية للناتج المحلي من ٠.١٧ إلى ٠.٠٣ ويشير الأخير إلى انخفاض الاستثمار في الصناعة التحويلية وهو ما يشكل عائقاً أمام تحسين تنافسيتها .

ومن الجدير بالإشارة أن هناك عوائق أخرى تعيق تنافسية الصادرات اليمنية ناتجة عن الاختلال الهيكلي للميزان التجاري منها: تدني حصة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط بنحو ٢٣.٩٪ مقارنة بالواردات ٣١.٠٪ مما يعني ضآلة حجم ما يخصص للصادرات من الدخل فيما تهدر الفرص البديلة للموارد في الواردات كما أن ذلك يجعل شروط التبادل التجاري لصالح الدول المتقدمة ، ومن مظاهر ضعف الصادرات تدني نسبة تغطيتها للواردات في المتوسط بنحو ٧٤.٤٪ أي زيادة نسبة الانكشاف والتبعية للخارج ، تركز الصادرات وعدم تنوعها مما يؤدي إلى انخفاض الميزة النسبية للصادرات السلعية ،إذ يشكل الوقود المعدني (الصادرات النفطية والغازية)٨٦.٠٪ من إجمالي الصادرات في المتوسط في حين لا يزيد إسهام أحد أهم أنواع الصادرات التقليدية الأغذية والحيوانات ٧.٠٪ في المتوسط ، والآلات والمعدات المعاد تصديرها ٣.٠٪ ، وتقل عن ١.٠٪ للمشروبات والتبغ والمواد الكيماوية ومنتجاتها (كتب الجهاز المركز للإحصاء للمدة ٢٠٠٩ -٢٠١٤).

وتشير ديناميكية مصفوفة تنافسية التجارة الخارجية اليمنية في الأسواق الدولية للمدة ٢٠٠٧ -٢٠١٣ بحسب تقرير تنافسية الاقتصادات العربية (صندوق النقد العربي ، ٢٠١٦ ، ملحق ١ و ٢ ص ٥٦ ،٦٥) أن تنافسية الصادرات في تراجع مستمر، إذ تتزايد سلع الانسحاب وتفويت الفرصة والسلع الآفلة على السلع البازغة ، فقد بلغ عدد السلع البازغة في الأسواق الدولية ١٧ سلعة (وهي تلك السلع الحيوية التي يزداد الطلب عليها مما يحفز على تصديرها) ومن أهمها الأسماك بأنواعها ،منتجات الألبان ،العسل الطبيعي ،الفواكه والمكسرات، القهوة، الحبوب . فيما بلغ عدد السلع الآفلة ١٢ سلعة (وهي تلك السلع الراكدة غير المطلوبة في الأسواق نتيجة انخفاض الطلب عليها) ومن أهمها الأشجار الحية ،المواد الكيماوية غير العضوية ،الأحجار الكريمة، الجلود الخام . في حين بلغ عدد سلع تفويت الفرصة ٢٩ سلعة (وهي تلك السلع الحيوية المطلوبة في الأسواق إلا أن هناك فقدان لفرص تصديرها) ومن أهمها الحيوانات الحية، اللحوم، البذور الزيتية، الصمغ)، أما سلع الانسحاب من السوق فقد بلغ عددها ٢٨ سلعة (وهي تلك السلع الراكدة التي قل الطلب عليها ومن ثم فإن الانسحاب من السوق أقل ضرراً) من أهمها المواد النباتية ،الملح ،التربة والأحجار الكريمة ،الدباغة ، الخشب، المصنوعات من

ISSN : 2410-1818

القش . ومن دراسة تقرير تمكين التجارة (المنتدى الاقتصادي العالمي ،٢٠١٤ ص١٤) يتضح ضعف مؤشر كفاءة التجارة ، إذ احتلت اليمن المرتبة ١٢٨ من أصل ١٣٨ دولة وبلغ المؤشر ٣.٠ فيما بلغ في سنغافورة ٥.٩ والإمارات ٥.٠ وقطر ٤.٩ وهما الأفضل في الدول العربية ويرجع ذلك لضعف مؤشر النفاذ إلى الأسواق الذي بلغ ٣.٦ فيما لم يزد مؤشر النفاذ إلى الأسواق الدولية عن ٢.٥ ، وكان من العوائق أيضاً ضعف كفاءة وشفافية الإدارة في الحدود (٣.١) والبنية التحتية (٢.٥) منها توفر البنية التحتية للنقل (٢.١) وخدمات النقل (٢.٨) . وللدلالة على ضعف القدرة التنافسية للتجارة اليمنية يشير تقرير تسهيل التجارة العالمي لعام ٢٠١٤ (المنتدى الاقتصادي العالمي ،٢٠١٤) إلى أن اليمن احتلت مرتبة متأخرة (١٢٩) من بين ١٣٨ دولة بمؤشر (٣.٠) في حين يوضح مؤشر التجارة عبر الحدود مدى ضعف تنافسية التجارة فقد بلغ مقياس الاقتراب من الحد الأعلى ٦٣.٥٤ بينما في سنغافورة ٩٦.٩٤ كأفضل دولة بسبب أن عدد المستندات اللازمة لإتمام التصدير تبلغ ٦ مستندات وهي ٢ أمثال سنغافورة وعدد الأيام اللازمة لإتمام التصدير ٢٩ يوماً وهي تقريباً ٥ أمثال سنغافورة وتبلغ تكلفة التصدير للحاوية ١٠٦٥ دولار وهي ٢.٣ أمثال سنغافورة .

ثانياً : تنافسية الاستثمار

يؤدي الاستثمار دوراً هاماً في حقن الاقتصاد بالموارد المالية اللازمة لتوليد الأصول والطاقات الإنتاجية والخدمية وخلق فرص العمل والدخل ،ومن ثم يعد أحد المفاتيح الهامة لحفز الصادرات والتنافس في السوق الدولية . ويعد الاستثمار الأجنبي المباشر الأكثر أثراً في التنافسية نظراً لندرة رأس المال في البلدان النامية بوصفه ناقل للخبرات التقنية والإدارية وفاتح الأسواق الخارجية .

يتضح من مؤشر جاذبية الاستثمار خلال المدة قيد الدراسة جدول (٤) ضعف تنافسية الاستثمار في اليمن وعدم جاذبيته عبر عنه المؤشر بالانخفاض من ٠.٤٢ في ٢٠٠٣ إلى ٠.٣٣ في ٢٠٠٩ ليرتفع قليلاً إلى ٠.٣٧ في ٢٠١٢ مما عكس نفسه على احتلال اليمن المراتب المتأخرة ، إذ تراجع ترتيبها من المرتبة ٨ من بين ١٩ دولة إلى المرتبة ٢١ من بين ٢٤ دولة إلى المرتبة ٢٨ من بين ٣٠ دولة خلال المدة نفسها على التوالي . ويشير مؤشر جاذبية الاستثمار إلى تدهور التنافسية في اليمن ، ففي حين أظهرت تحسناً مقارنة بالدول العربية في ٢٠٠٣ ارتفعت الفجوة مع دول المقارنة إلى ٢٢٪ إلا أن الفجوة اتسمت بالاستقرار مع الدول العربية بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٢ عند ٢١٪ مما يشير إلى ضعف تنافسية الدول العربية فيما اتسم بالانخفاض مع دول المقارنة من ٤١.١٪ إلى ٣١.٥٪ خلال المدة نفسها ، على أنه لوحظ في ٢٠١٢ تحسن بيئة الاستثمار في الأردن التي احتلت المرتبة الأولى تليها ايرلندا ثم السعودية ثم البرتغال. ويرجع تدهور تنافسية الاستثمار في اليمن إلى بعض القيود التي تحد من فعالية بيئته (جدول ٤) : (١) استقرار مؤشر حصة القطاع الخاص من الائتمان المحلي عند مستويات منخفضة بين ٠.٠١

ISSN : 2410-1818

-٠.٠٤ نتيجة منافسة القطاع العام للقطاع الخاص في الموارد الائتمانية والقيود على منح الائتمان للقطاع الخاص وبطء عملية الإصلاحات المصرفية والتحرير المالي (٢) انخفاض مؤشر الجدارة الائتمانية عند ٠.٣٦ -٠.٦٩ مما يؤدي إلى ارتفاع مستويات المخاطر الائتمانية ومن ثم ارتفاع تكاليف الاقتراض في الأسواق الخارجية (٣) ارتفاع مؤشر الضرائب من الناتج المحلي عند ٠.٦٧ مما يزيد من تكاليف الاستثمار (٤) تدني مؤشرات الأسواق المالية حيث يدور كل من مؤشر الرسملة للناتج المحلي والسيولة (معدل دوران الأسهم) عند مستويات صفرية ٠.٠٠ ويأتي ذلك نتيجة ضعف تطور الأسواق المالية بسبب صغر حجمها مقارنة بالأسواق العربية ودول المقارنة وضعف التكامل فيما بينها ومع الجهاز المصرفي فضلاً عن عدم وجود سوق للأوراق المالية في اليمن (٥) تدني مؤشر مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج المحلي بين ٠.٠٥ -٠.١٠ بسبب البيئة الطاردة المتمثلة في عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وكل هذه المؤشرات الضعيفة تقلل من جاذبية الاستثمار .

جدول (٤) تطور جاذبية الاستثمار للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٢

الأعوام	٢٠٠٣			٢٠٠٦			٢٠٠٩			٢٠١٢		
المؤشرات / الدول	اليمن	الدول العربية	دول المقارنة	اليمن	الدول العربية	دول المقارنة	اليمن	الدول العربية	دول المقارنة	اليمن	الدول العربية	دول المقارنة
استثمار المحفظة للناتج المحلي الإجمالي	٠.١٧	٠.٢٤	٠.٤٤	٠.٠٠	٠.١٧	٠.١٦	٠.٨٥	٠.٦٩	٠.٨٧	٠.٧٧	٠.٦٩	٠.٨٠
تطور الأسواق المالية – الرسملة للناتج المحلي الإجمالي	–	٠.٠٧	٠.٦٥	–	٠.٢٦	٠.٦٣	–	٠.٣٩	٠.٣٦	٠.٠٠	٠.٢٨	٠.٣٢
السيولة – معدل دوران الأسهم	–	–	–	–	٠.٠٣	٠.٢٩	–	٠.٢٢	٠,٢٩	٠.٠٠	٠.١٩	٠.٣٧
حصة القطاع الخاص من الإئتمان المحلي	٠.٠١	٠.٣٢	٠.٥٨	٠.٠١	٠.٢٨	٠.٧٨	٠.٠٤	٠.٢٦	٠.٦٠	٠.٠٤	٠.٢٣	٠.٤٧
ملامح الاستثمار	–	–	–	٠.٣٧	٠.٥٦	٠.٧٣	٠.٣٧	٠.٥٨	٠.٨٤	٠.٦٧	٠.٧٣	٠.٨١
مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر	–	٠.٥٩	٠.٢٣	٠.١٦	٠.٢٨	٠.٥١	٠.٠٥	٠.٣٥	٠.٤٤	٠.١٠	٠.٣٧	٠.٣٤

ISSN : 2410-1818

للناتج المحلي الإجمالي											
مؤشر الجدارة الائتمانية	٠.٦٨	٠.٦٦	٠.٨٤	٠.٤٠	٠.٥٩	٠.٧٤	٠.٣٦	٠.٤٩	٠.٧٤	٠.٦٩	٠.٧١	٠.٨٤
الضرائب للناتج المحلي الإجمالي	٠.٦٧	٠.٦٢	٠.٨٤	٠.٧٧	٠.٦٢	٠.٣٩	–	٠.٤٣	٠.٣٢	٠.٦٩	٠.٥٧	٠.٣٨
مؤشر جاذبية الاستثمار	٠.٤٢	٠.٣٩	٠.٥٤	٠.٢٩	٠.٣٥	٠.٥٣	٠.٣٣	٠.٤٢	٠.٥٦	٠.٣٧	٠.٤٧	٠.٥٤

المصدر : تقارير التنافسية العربية ٢٠٠٣-٢٠١٢

ثالثاً : البيئة العامة للتجارة والاستثمار وأثرها على التنافسية

لاشك أن البيئة العامة تلعب دوراً هاماً في تهيئة المناخ الملائم لتنافسية التجارة والاستثمار وتتركز تلك في بيئة الأعمال(الحاكمية وفاعلية المؤسسات، البنية التحتية، جاذبية الاستثمار، تدخل الحكومة، تكلفة القيام بالأعمال). وسوف نحلل دور هذه العوامل وأثرها على تنافسية التجارة والاستثمار وفقاً لمؤشرات بيئة الأعمال لتقارير التنافسية العربية الصادرة عن المعهد العربي للتخطيط .يوضح الجدول (٥) والشكل (٢) أن البيئة العامة للتجارة والاستثمار تتدهور باستمرار مما يفيد أن بيئة الأعمال خلال المدة قيد الدراسة لم تساعد على تحسين الأداء في الأسواق الخارجية ومن ثم تنافسية السلع والخدمات التجارية وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل خاص ، فقد أشرت إلى تدني نوعية البنية التحتية والتدخل المفرط للحكومة وعدم ملاءمة بيئة الأعمال وتجسد ذلك في تراجع الترتيب من المرتبة (١٥) ٢٠٠٣ إلى المرتبة (٢٣) ٢٠٠٩ ثم إلى المرتبة (٣٠) ٢٠١٢ ليتراجع بدوره مؤشر بيئة الأعمال من ٠.٣٤ ليستقر عند مستويات منخفضة بين ٠.٢٨ و٠.٢٩ خلال المدة نفسها .

جدول (٥) بيئة الأعمال والجاذبية للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٢

الأعوام	٢٠٠٣			٢٠٠٦			٢٠٠٩			٢٠١٢		
المؤشرات / الدول	اليمن	الدول العربية	دول المقارنة	اليمن	الدول العربية	دول المقارنة	اليمن	الدول العربية	دول المقارنة	اليمن	الدول العربية	دول المقارنة
الحاكمية وفعالية المؤسسات	٠.٣٤	٠.٤٤	٠.٦٩	٠.١٤	٠.٤٨	٠.٧١	٠.١١	٠.٤٠	٠.٦٣	٠.١٠	٠.٣٧	٠.٥٣
البنية التحتية	٠.١٠	٠.٢٨	٠.٤٧	٠.٠٣	٠,٢١	٠.٣١	٠.٠٢	٠.٢٧	٠.٣٩	٠.٠١	٠.٢٦	٠.٢٩

ISSN : 2410-1818

جاذبية الاستثمار	٠.٤٢	٠.٣٩	٠.٥٤	٠.٢٩	٠.٣٥	٠.٥٣	٠.٣٣	٠.٤٢	٠.٥٦	٠.٣٧	٠.٤٧	٠.٥٤
تدخل الحكومة	٠.٥٠	٠.٣٥	٠,٧١	٠.٣٢	٠.٦١	٠.٦٨	٠.٢٥	٠.٥٥	٠.٥٣	٠.٤٦	٠.٦٢	٠.٥٩
تكلفة القيام بالأعمال	–	–	–	٠.٥١	٠.٤٤	٠.٧٢	٠.٤٧	٠.٤٦	٠.٦٨	٠.٥٢	٠.٤٨	٠.٦١
مؤشر بيئة الأعمال	٠.٣٤	٠.٣١	٠.٦١	٠.٢٦	٠.٤١	٠.٥٩	٠.٢٨	٠.٤١	٠.٥٥	٠.٢٩	٠.٤٤	٠.٥١
الترتيب	١٥	–	–	٢٠	–	–	٢٣	–	–	٣٠	–	–

المصدر : المعهد العربي للتخطيط ، تقارير التنافسية العربية ٢٠٠٣ – ٢٠١٢

شكل رقم (٢) تطور مؤشرات تنافسية بيئة الأعمال للمدة ٢٠٠٣ – ٢٠١٢

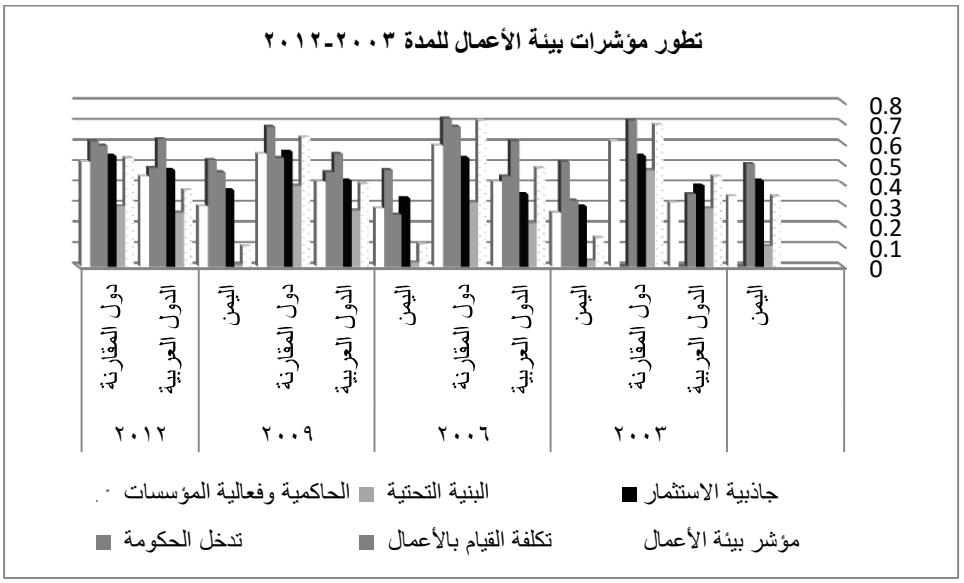

المصدر : احتساب الباحث بوساطة برنامج Excel

على أن الفجوة ارتفعت مع الدول العربية من ٣٢٪ في ٢٠٠٩إلى ٣٤٪ في ٢٠١٢ غير أنها انخفضت نسبياً مع دول المقارنة من ٤٩٪ إلى ٤٣٪ في ٢٠١٢ ،

ISSN : 2410-1818

ويعود ذلك بصورة عامة لاتساع الفجوة في الحاكمية وفعالية المؤسسات والبنية التحتية فيما تتقلص الفجوة نسبياً في جاذبية الاستثمار وتدخل الحكومة وتكلفة القيام بالأعمال ، ونورد تفصلاً لمكامن الفجوة (جدول ٥):

١ -اتسعت الفجوة في الحاكمية وفعالية المؤسسات إذ بلغ المؤشر بين ٠.١٠ -٠.١١ نتيجة ارتفاع مستويات الفساد وضعف البنية التحتية وعدم تطبيق القانون والبيروقراطية ، وفي دراسة حول مستوى الحكم الرشيد في اليمن (البنك الدولي ،٢٠٠٢) تبين ضعف عناصر الحكم ومن أهمها استشراء الفساد وعدم كفاءة تفاعل المسؤولين الحكوميين مع القطاع الخاص ،عدم كفاءة المؤسسات المعنية بتطبيق العقود (محاكم، هيئات قضائية، هيئات تحكيم) ، ضعف أداء القطاع العام . وأشارت الدراسة نفسها إلى العوائق التي تواجهها بيئة الأعمال في الدخول للسوق، إذ يبلغ معدل طول المدة الزمنية لتأسيس أي نشاط أعمال جديد ثلاثة أشهر (في المتوسط ٤.٨ أشهر)، كل عملية توصيل لأي خدمة من خدمات البنية التحتية وطلب تصاريح تحتاج مدة شهر واحد (في المتوسط بين ١.٦ و ٢.٢ شهر) في حين شكلت خدمة توصيل الكهرباء الأعلى .

وبحسب تقرير التنافسية العربية بلغ مؤشر الفساد (٠.٢٩) وهو ما يؤدي إلى ارتفاع المخاطر تجاه الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر وارتفاع تكاليف الأعمال ، وقد احتلت اليمن مراتب متأخرة ،ففي دراسة عن ١٩ دولة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا احتلت اليمن المرتبة السادسة عشر في مكافحة الفساد (البنك الدولي ،٢٠٠٢) . ويشير تقرير مؤشر مدركات الفساد في العالم إلى أن ترتيبها في ٢٠١٢ عالمياً ١٥٦ من بين ١٧٤ دولة و١٤ عربياً من بين ٢٠ دولة (منظمة الشفافية العالمية ،٢٠١٢). كما تبين الضعف الشديد لمؤشر احترام القانون والنظام (٠.٠٠) مما يؤدي إلى زيادة المخاطر ، وفي دراسة حول الاحتكام إلى القانون (البنك الدولي ، (٢٠٠٢) تبين احتلال اليمن مراتب متأخرة (١٦) من بين ١٩ دولة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا .

٢ - اتسعت الفجوة في البنية التحتية إذ بلغ المؤشر بين ٠.٠١ -٠.٠٢ وهو ما يشير إلى وجود عوائق تحد من التنافسية تعكس نفسها سلباً على تدني الروابط بين المحافظات وتقلل من فرص الاندماج مع السوق العالمية بحكم انعكاساتها على أسعار الصادرات . ويعود ذلك إلى ضآلة الاستثمارات في البنية التحتية مما تسبب في رداءة الخدمات وضعف مؤشرات تنافسية البنية التحتية إذ بلغ مؤشر إنتاج الكهرباء ٠.٠١ وكفاءة نظام توزيع الكهرباء ٠.٠٠ رغم إشراك القطاع الخاص في التوليد، والموانئ والمطارات إذ بلغ مؤشر طاقة السلع للمطارات ٠.٠١ وطاقتها للركاب ٠.٠٠ ، والاتصالات إذ بلغ مؤشر عدد مستخدمي الانترنت لكل ١٠٠ من السكان ٠.٠٠ وعدد مشتركي الهاتف النقال لكل ١٠٠ من السكان ٠.٠٠ وعدد الحواسيب الشخصية لكل ١٠٠ من السكان ٠.٠٢ .

ISSN : 2410-1818

٣ -يتسم التدخل الحكومي في اليمن بالإفراط رغم تناقص الفجوة مع الدول العربية ودول المقارنة إذ تراوح بين ٠.٤٦ -٠.٥٠ (يعبر المؤشر الأقل عن أن الدولة أكثر تنافسية نظراً لانخفاض برامجها الإنفاقية بأقل تكلفة) كنتيجة لزيادة التدخل في نسبة الإنفاق للناتج المحلي بنحو ٠.٤٣ ، ونسبة الأجور والمرتبات للناتج المحلي بنحو ٠.٤١ نتيجة للتضخم الوظيفي والازدواج الوظيفي والأسماء الوهمية وارتفاع الأجور الاسمية، والإعانات والتحويلات للإنفاق العام بنحو ٠.٥٣ كدعم المشتقات النفطية .

٤ - تقلص الفجوة بين اليمن والدول العربية وارتفاعها مع دول المقارنة في مؤشر تكاليف القيام بالأعمال ،إذ تراوح المؤشر بين ٠.٤٧ -٠.٥٢ وتعد مرتفعة بسبب زيادة القيود على الاستثمار مما يؤدي إلى ارتفاع التكاليف وتقليل التنافسية ،ويرجع ذلك إلى ضعف الحصول على الائتمان المصرفي (٠.١٤) ، وضعف حماية المستثمرين (٠.١٨) ،وتصفية المشروع (٠.٥٣) ،والتوظيف والاستغناء عن الأعمال(٠.٦٢).

المبحث الثالث :النموذج القياسي لاختبار أثر تنافسية السياسات التجارية والاستثمارية في الاقتصاد اليمني

أولاً: البيانات ومصادرها– بهدف اختبار الفرضيات وقياس أثر تنافسية السياسات التجارية والاستثمارية في الاقتصاد اليمني تم الاعتماد على تقارير البنك المركزي اليمني لتغطي المدة ١٩٩٠ - ٢٠١٤ بدرجة رئيسة .

ثانياً : صياغة النماذج – استناداً إلى الأدبيات النظرية للتنافسية الاقتصادية هناك عدد من المتغيرات ذات التأثير الفعال في التنافسية وتؤثر في الأداء الاقتصادي الكلي منها متغيرات جزئية وأخرى مركبة . وتتضمن المتغيرات الجزئية: نمو الإنتاجية والدخل الحقيقي للفرد وسعر الصرف ورصيد الحساب الجاري وتركيب الصادرات والحصة السوقية (شمت ، نيفين حسين ،٢٠١٠، ص ٤٧). أما المتغيرات المركبة بحسب المعهد العربي للتخطيط (تقرير التنافسية العربية ٢٠٠٩) فتنقسم إلى متغيرات أو مؤشرات التنافسية الجارية وتعبر عن العوامل الآنية للتنافسية وتضم بيئة الأعمال والجاذبية ، والأسواق والتخصص ،والأداء الاقتصادي الكلي ، والإنتاجية والتكلفة . ومؤشرات التنافسية الكامنة وتعبر عن العوامل المستديمة للتنافسية وتضم الطاقة الابتكارية ، وتوطين التقانة ، والبنية التحتية والتكنولوجية ، ورأس المال البشري .

في ضوء المسوغات أعلاه وانطلاقاً من أهداف البحث وبقدر تعلق موضوع البحث بالتجارة والاستثمار الأجنبي المباشر التي تتعرض للمزاحمة بدرجة أكبر تم تصميم نموذجين قياسيين ، النموذج الأول لقياس أثر المتغيرات الداعمة للتنافسية الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي

ISSN : 2410-1818

الإجمالي ، والنموذج الثاني لقياس أثر المتغيرات المثبطة للتنافسية الواردات والتضخم في الناتج المحلي الإجمالي .

تم اختيار النماذج المقترحة لعدد من الاعتبارات أولاً : كثرة متغيرات التنافسية واحتواءها على متغيرات وصفية لا يمكن قياسها أو متغيرات كمية يتعذر الحصول على بياناتها لسلسلة زمنية طويلة ،ثانياً :الدراسات التجريبية التي أجريت من قبل كل من DUNNING,John and ZHANG,Feng, (2007) و(عبيدلي، عبدالقادر ، ٢٠١٧) و(حسن، جمال قاسم ،٢٠١٧) و (مدياني ،محمد ،٢٠١٦) ، ثالثاً: توافر البيانات عن متغيرات النماذج المقترحة للمدة ١٩٩٠ -٢٠١٤ وهي مدة كافية لاختبار الفرضيات ، رابعاً: تم اختيار الناتج المحلي الإجمالي متغيراً تابعاً بدلاً عن مؤشر التنافسية العالمية (GCI) أو مؤشر التنافسية العربية (ACI) نظراً إلى أن الأول تغطي بياناته المدة ٢٠١٢ -٢٠١٦ والثاني المدة ٢٠٠٣ -٢٠١٢ ولا تتضمن بيانات الأخير سلسلة متتالية وإنما متقطعة : ٢٠٠٣ ، ٢٠٠٦ ، ٢٠٠٩ ، ٢٠١٢ ، فضلاً عن كونها مدة قصيرة لا تساعد على تصميم نماذج قياسية . لمعالجة البيانات تم استخدام البرنامج الإحصائي spss وطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) لاختبار النماذج بوساطة الدالة الخطية والدالة اللوغارتمية وقد أعطت الأخيرة نتائج أفضل فتم اعتمادها .

نموذج المتغيرات الداعمة للتنافسية

أولاً : توصيف النموذج

صمم لهذا الغرض نموذج انحدار خطي متعدد يتكون من الناتج المحلي الإجمالي (**GDP**) متغيراً تابعاً ومتغيرات التنافسية الصادرات (**EX**) والاستثمار الأجنبي المباشر الوافد(**FDI**) متغيرات مستقلة بالإضافة إلى المتغير العشوائي (**U**) .

$$GDP = a1+a2\ EX+a3\ FDI+Ui$$

الناتج المحلي الإجمالي (**GDP**) - يعبر عن الأداء الكلي للاقتصاد والاستقرار الاقتصادي مما يشكل عاملاً رئيساً في تدعيم القدرة التنافسية ، حيث لا يمكن توافر الشروط الضرورية للتنافس في الأسواق الدولية وجذب الاستثمارات في اقتصاد يعاني من اختلالات وعجوزات في ميزان المدفوعات والموازنة العامة وارتفاع معدلات التضخم وأسعار الصرف ، مما قد يؤدي إلى تراجع الادخار والاستثمار، ومن ثم تراجع النمو وتدني مستويات التنافسية في الأسواق الدولية ، وبما أن الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر عناصر حقن تنافسية فإنهما يعملان على زيادة القدرات التنافسية للناتج المحلي .

ISSN : 2410-1818

الصادرات (**EX**) - تعبر عن مستوى الطلب الأجنبي على السلع والخدمات المنتجة محلياً وتمثل عامل حقن (إضافة) للاقتصاد بالنقد الأجنبي هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فهي أحد عناصر العرض المحلي للسلع والخدمات ومن ثم يعتمد نمو الناتج المحلي على نموها . إن ارتفاع حصة دولة ما من الصادرات السلعية تشير إلى أن منتجاتها في الأسواق ذات تنافسية عالية ولديها القدرة على منافسة المنتجين واقتحام الأسواق ، لذلك يتوقع أن تكون المعلمة **a2** موجبة .

الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد(**FDI**) - يعد مصدر حقن للاقتصاد المحلي برأس المال الأجنبي ويؤدي دوراً هاماً في إنتاج السلع وتوليد فرص العمل ونقل التكنولوجيا ورفع مستوى الإنتاجية وتحديث الصناعات المحلية وتطوير القدرات التنافسية التصديرية هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فهو أحد عناصر العرض المحلي للسلع والخدمات ومن ثم يعتمد نمو الناتج المحلي على نموه . أن ارتفاع حصة بلد ما من الاستثمار الأجنبي المباشر يعني أن البلد المضيف يتمتع بمناخات ملائمة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية وعليه فالاستثمار الأجنبي المباشر يعمل على تطوير القدرات التنافسية للاقتصاد، ولذلك يتوقع أن تكون إشارة المعلمة **a3** موجبة .

U - المتغير العشوائي **a1** – الحد الثابت (معلمة القاطع)

a2 ، a3 – معلمات المتغيرات المستقلة

ثانياً : تقدير وتقييم النموذج

ln GDP = 4.487+0.785 ln EX -0.055 ln FDI

T^* (8.916) (21.239) (-1.641)

Sig 0.000 0.000 0.129

R= 98% R^2=98% R^{-2}=97% F^*= 225.628 DW= ١.٩٨٣

sig.f change=0.000

يشير نموذج الدالة اللوغارتمية للمتغيرات الداعمة للتنافسية أن قيمة الحد الثابت٤.٤٨٧ =a1 أي أنه إذ لم تكن هناك متغيرات مستقلة فإن قيمة الناتج المحلي ستبلغ في المتوسط ٤.٤٨٧ مليار دولار . وتبين أن أثر الصادرات كان ذا دلالة إحصائية وموجباً ، فقد كانت مرونة الصادرات ذات معنوية عالية جداً عند مستوى معنوية ٥٪ ،إذ بلغت sig= 0.000 وهي أقل من ٠.٠٥ ، كذلك بلغت قيمة t❖=٢١.٢٣٩ المحسوبة عند درجة حرية (df=n -k =١٤-٣) وهي أكبر من t الجدولية البالغة

ISSN : 2410-1818

(t= ١.٧٩٦)،وتؤكد هذه المعنوية أن الصادرات لديها قدرة تنافسية في الأسواق الدولية تؤثر جوهرياً في الناتج المحلي . وتشير الإشارة الموجبة إلى اتفاق إشارة مرونة الصادرات مع النظرية الاقتصادية إذ كانت موجبة طردية ، أي أن زيادة الصادرات بنسبة ١٪ تؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للاقتصاد بنسبة ٠.٧٨٥٪ ، مما يشير إلى ضعف تنافسية الصادرات . ويرجع هذا الضعف إلى بعض المعوقات التي تعيق التنافسية منها ، تركز الصادرات وعدم تنوع المنتجات المعدة للتصدير، إذ يستحوذ الوقود المعدني (الصادرات النفطية والغازية) على ٨٠٪ من إجمالي الصادرات ، وتدني حصة الصناعات التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي إذ تبلغ ٠.٠٣٪ ، وكذلك حصة الصادرات الصناعية من إجمالي الصادرات(٣٪). أما الميل الحدي للاستثمار الأجنبي المباشر الوافد فقد تبين أنه غير معنوي عند مستوى معنوية ٥٪ ،إذ بلغ sig=٠.١٢٩ وهي أكبر من ٠.٠٥ ، كذلك بلغت قيمة ١.٦٤١ -=t❖ المحسوبة عند درجة حرية (٣ -١٤= df=n -k) وهي أصغر من t الجدولية البالغة (t= ١.٧٩٦)، وتعني عدم المعنوية أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر غير تنافسية ولا تؤثر في الناتج المحلي. وتشير الإشارة السالبة للميل الحدي للاستثمار الأجنبي المباشر إلى عدم اتفاق إشارة الاستثمار الأجنبي المباشر مع النظرية الاقتصادية إذ كانت عكسية ، أي أن زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة ١٪ يؤدي إلى انخفاض القدرة التنافسية للاقتصاد بنسبة ٠.٠٥٥ . ويمكن تفسير هذا السلوك المخالف للنظرية الاقتصادية إلى عدد من الأسباب منها أن الشركات تقوم عادة بتحويل أرباحها إلى الخارج ولا تستثمره في الداخل ،وضعف مناخ الاستثمار وعدم جاذبيته كضعف حماية المستثمرين (الشراكة بالقوة) ،وارتفاع مستويات المخاطر الائتمانية ومن ثم انخفاض مؤشر الجدارة الائتمانية (٠.٦٩) ،وتدني خدمات البنية التحتية واختطاف الأجانب وقتل البعض منهم وعدم الاستقرار السياسي والحروب ، إذ كان مؤشر جاذبية الاستثمار منخفضاً (٠.٣٧) ومخزون الاستثمار الأجنبي المباشر للناتج المحلي(٠.١٠). وفي المجمل تبين الاختبارات الأثر الفعال الأكبر للسياسات التجارية إذ بلغت مرونة الصادرات ٠.٧٨٥ فيما بلغ ميل الاستثمار الأجنبي المباشر ٠.٠٥٥ . وتظهر نتائج التقدير اجتياز النموذج ككل للاختبارات الإحصائية بمعنوية عالية جداً بلغت (قيمة sig=0.000) ، كذلك أثبت اختبار f معنوية عالية جداً للنموذج ككل عند مستوى معنوية ٥٪ ،إذ كانت قيمة❖f المحسوبة (f* =225.628) أكبر من قيمة f الجدولية البالغة (f =٣.٩٨) عند درجة حرية (٣ -١٤=df= n-k) وعدد المعلمات (K-1=3-1) .

كما بينت الاختبارات قوة الارتباط بين المتغيرات المستقلة ، إذ بلغت قيمة (R=98٪) ، وكذلك معامل التحديد R2 الذي بلغت قيمته (R2=98٪) أي أن 98٪ من التغيرات في المتغير التابع تفسرها متغيرات النموذج والباقي متغيرات من خارج النموذج . ونظراً لظهور مشكلة الارتباط الذاتي ، إذ بلغت قيمة DW*=0.577 تم معالجة المشكلة من خلال طريقة الفرق العام تبين بعدها عدم وجود

ISSN : 2410-1818

ارتباط ذاتي ،إذ بلغت قيمة DW*=1.983. فعند K=2 و N=15 و DL =0.95 و Du =1.54 و(Du< D* <2) نجد أن Du =1.54 <1.98 <2 مما يعني عدم وجود ارتباط ذاتي .

نموذج المتغيرات المثبطة للتنافسية

أولاً : توصيف النموذج

يتكون نموذج الانحدار الخطي المتعدد من المتغيرات المستقلة التي تحد أو تقلل من التنافسية الواردات (EM) ومعدل التضخم (Inf) والناتج المحلي الإجمالي (GDP) متغيراً تابعاً والمتغير العشوائي (U) :

$$GDP = a1+a2\ EM +a3\ INF +Ui$$

الناتج المحلي الإجمالي (GDP) - وفضلاً عما جاء سابقاً وبما أن الواردات عنصر تسرب للموارد إلى الخارج وكذلك التضخم يؤدي إلى زيادة تكاليف السلع والخدمات فإنهما يقللان من الناتج المحلي ومن ثم تنافسية الاقتصاد.

الواردات (EM) – تعبر عن مستوى الطلب المحلي على السلع والخدمات المنتجة خارجياً وتمثل عامل تسرب من الدخل فضلاً عن أن زيادة الطلب عليها تؤدي إلى ارتفاع فاتورة الواردات من السلع الرأسمالية والوسيطة والمواد الخام والمواد الغذائية وزيادة العجز في الميزان التجاري مما يتسبب في فقدان توجيه الفرصة البديلة للموارد من الاستثمار في الصادرات إلى الواردات ، لذلك يتوقع أن تكون المعلمة a2 عكسية .

معدل التضخم (INF) – ويعبر عن ارتفاع أسعار السلع والخدمات المنتجة محلياً والمعدة للتصدير ويؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج مما يقلل أو يضعف القدرة التنافسية للسلع والخدمات في الأسواق الدولية، ، لذلك يتوقع أن تكون إشارة المعلمة a3 عكسية .

U - المتغير العشوائي

ثانياً : تقدير وتقييم النموذج

Ln GDP=0.566 +1.041 Ln EM +0.016 Ln INF

T* **(0.682)** **(20.867)** **(0.199)**

Sig **0,502** **0.000** **0.844**

R= 99% **R^2=97%** **R^{-2}=97%** **F*=390.820** **DW=1.751**

ISSN : 2410-1818

يشير نموذج الدالة اللوغارتمية للمتغيرات المثبطة للتنافسية أن قيمة الحد الثابت٠.٥٦٦=a1 أي أنه إذ لم تكن هناك متغيرات مستقلة فإن قيمة الناتج المحلي ستبلغ في المتوسط ٠.٥٦٦ مليار دولار . وتبين أن أثر الواردات كان ذا دلالة إحصائية وموجباً ، فقد كانت مرونة الواردات ذات معنوية عالية جداً عند مستوى معنوية ٥٪ إذ بلغت sig= 0.000 وهي أقل من٠.٠٥ ، كذلك بلغت قيمة t❖=٢٠.٨٦٧ المحسوبة عند درجة حرية (٣ -٢٥= df=n -k) وهي أكبر من t الجدولية البالغة (١.٧١٧ =t)، وتؤكد هذه المعنوية أن الواردات تحد من تنافسية الناتج المحلي . وتشير إشارة المعلمة إلى عدم تطابق إشارة مرونة الواردات مع النظرية الاقتصادية إذ كانت موجبة طردية ، أي أن زيادة الواردات بنسبة ١٪ تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي بنسبة ١.٠٤١٪ . وهذا ينفي الفرضية الفرعية الثالثة التي تنص على أن الواردات لا تؤد إلى تحسن تنافسية الاقتصاد ومن ثم هناك علاقة عكسية ومعنوية بين الواردات والناتج المحلي الإجمالي . ويفسر هذا السلوك أن هيكل الواردات يحتوي على سلع لا يمكن الاستغناء عنها وتشكل حصة معتبرة من إجمالي الواردات كالأغذية والحيوانات الحية (٣١.٥٪) بسبب تنامي فجوة الطلب المحلي ، وكذلك السلع الرأسمالية والوسيطة اللازمة للتنمية (٣٣.٨٪) بسبب ضعف القاعدة الصناعية . أما معدل التضخم فقد تبين أنه غير معنوي عند مستوى معنوية ٥٪ ،إذ بلغت sig=٠.٨٤٤ وهي أكبر من ٠.٠٥ ، كذلك بلغت قيمة t❖=٠.١٩٩ المحسوبة عند درجة حرية (٣ -٢٥= df=n -k) وهي أصغر من t الجدولية البالغة (١.٧١٧ =t)، وتعني عدم المعنوية أن معدلات التضخم لا تساعد على التنافسية ومن ثم لا تؤثر في تنافسية الناتج المحلي ويرجع ذلك لارتفاع معدلات التضخم المستورد والتضخم المحلي حيث تراوح الأخير بين ٤.٠٪ و ٧١.٣٪. وتشير الإشارة الموجبة إلى عدم اتفاق إشارة معدلات التضخم مع النظرية الاقتصادية إذ كانت موجبة طردية ، أي أن زيادة معدلات التضخم بنسبة ١٪ تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي بنسبة ٠.٠١٦٪ ، بمعنى آخر أنه بسبب التضخم يتضخم الناتج المحلي الإجمالي ، وهذا ينفي الفرضية الفرعية الرابعة التي تنص على أن التضخم لا يؤد إلى تحسن تنافسية الاقتصاد ومن ثم هناك علاقة عكسية ومعنوية بين التضخم والناتج المحلي الإجمالي.

وفي المجمل تبين الاختبارات الأثر الفعال الأكبر للسياسات التجارية ،إذ بلغت مرونة الواردات ١.٠٤١ فيما بلغ معدل التضخم ٠.٠١٦ ، أي أن الواردات غير تنافسية بدرجة أكبر من معدلات التضخم . وتظهر نتائج التقدير اجتياز النموذج ككل للاختبارات الإحصائية بمعنوية عالية جداً بلغت (قيمة sig=0.000) ، كذلك أثبت اختبار f معنوية عالية جداً للنموذج ككل عند مستوى معنوية ٥٪ ،إذ كانت قيمة❖□ المحسوبة (f* =390.820) أكبر من قيمة f الجدولية البالغة (f =٣.٤٤) عند درجة حرية (٣ -٢٥=df= n-k) وعدد المعلمات (K-1=3-1) . كما بينت الاختبارات قوة الارتباط بين

ISSN : 2410-1818

المتغيرات المستقلة ، إذ بلغت قيمة (**R=%99**) ، وكذلك معامل التحديد **R2** الذي بلغت قيمته (**R2=97%**) أي أن ٩٧٪ من التغيرات في المتغير التابع تفسرها متغيرات النموذج والباقي متغيرات من خارج النموذج . ونظراً لظهور مشكلة الارتباط الذاتي ، إذ بلغت قيمة **DW*=0.803** تم معالجة المشكلة من خلال طريقة الفرق العام تبين بعدها عدم وجود ارتباط ذاتي ،إذ بلغت قيمة **DW*=1.751**. فعند **K=2** و **N=25** و **DL =1.21** و **Du =1.55** و(**Du< D* <2**) نجد أن **Du =1.55 <1.751 <2** مما يعني عدم وجود ارتباط ذاتي .

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

١ -اتسم الأداء التنافسي للاقتصاد اليمني خلال المدة قيد الدراسة بالضعف وجاء الترتيب في ذيل القائمة في مؤشرات التنافسية العالمية والعربية على حد سواء وارتبط بالدول المنخفضة الدخل والثروات.

٢ -اتسم المؤشر العام للتنافسية بالضعف والميل للانحدار عبر الزمن ويرجع الضعف للتنافسية الكامنة التي تفسر الجزء الأكبر منه ومن ثم تفاقمت الفجوة التنافسية بين اليمن والدول العربية وبدرجة أكبر مع دول المقارنة (الدول المرجعية).

٣ -تدهور البيئة العامة للتجارة والاستثمار باستمرار مما يفيد أن بيئة الأعمال خلال المدة قيد الدراسة لم تساعد على تحسين الأداء في الأسواق الخارجية ومن ثم تنافسية السلع والخدمات التجارية وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل خاص . إن بيئة الأعمال في اليمن أشرت إلى تدني نوعية البنية التحتية والتدخل المفرط للحكومة وعدم ملاءمة بيئة الأعمال، واتساع فجوة الحاكمية وفعالية المؤسسات نتيجة ارتفاع مستويات الفساد وضعف البنية التحتية وعدم تطبيق القانون والبيروقراطية ،واتساع الفجوة في البنية التحتية وهو ما يشير إلى وجود عوائق تحد من التنافسية بسبب ضآلة الاستثمارات في البنية التحتية ، وارتفاع مؤشر تكاليف القيام بالأعمال ويرجع ذلك إلى ضعف الحصول على الائتمان المصرفي وضعف حماية المستثمرين وتصفية المشروع والتوظيف والاستغناء عن الأعمال.

٤ -تبين من تقدير وتقييم النموذج القياسي للمتغيرات الداعمة للتنافسية ما يأتي :

- الأثر الفعال الأكبر في التنافسية للسياسات التجارية عنها في السياسات الاستثمارية، إذ بلغت مرونة الصادرات ٠.٧٨٥ فيما بلغ ميل الاستثمار الأجنبي المباشر ٠.٠٥٥ .

ISSN : 2410-1818

- زيادة الصادرات بنسبة ١٪ تؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للاقتصاد بنسبة ٠.٧٨٥٪ بينما زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد تؤدي إلى انخفاضها بنسبة ٠.٠٥٥٪ ، وهذا يؤكد الفرضية الفرعية الأولى وينفي الفرضية الفرعية الثانية.

٥ -تبين من تقدير وتقييم النموذج القياسي للمتغيرات المثبطة للتنافسية ما يأتي :

- الأثر الفعال الأكبر في التنافسية للسياسات التجارية عنها في السياسة النقدية ،إذ بلغت مرونة الواردات ١.٠٤١ فيما بلغ معدل التضخم ٠.٠١٦ ، أي أن الواردات غير تنافسية بدرجة أكبر من معدلات التضخم.

- زيادة كل من الواردات ومعدلات التضخم بنسبة ١٪ تؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للاقتصاد بنسبة ١.٠٤١٪ و٠.٠١٦٪ على التوالي وهذا ينفي الفرضية الفرعية الثالثة والرابعة .

- إن التعويل على تنافسية الاقتصاد اليمني يعد وهماً لا يمكن الركون إليه بالنظر للتهديدات والمخاطر التي يواجهها من بيئته الداخلية أكثر من بيئته الخارجية ومنها جذوره التاريخية وطبيعة التركيب الهيكلي الراهن والموارد المتاحة والسياسات النافذة وعدم الاستقرار السياسي فضلاً عن العولمة التي تتيح النفاذ للأسواق الخارجية للاقتصادات الأقل سعراً والأكثر جودة وهي شروط تنافسية غير متوافرة في اليمن .

التوصيات

١ -تفعيل دور الدولة في تحسين البيئة التنافسية الكلية من خلال عدد من الإجراءات :

-الاقتصاد الكلي: تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي، وتدنية معدلات التضخم ،ورفع معدل النمو الاقتصادي، ورفع معدل الاستثمار، واستقرار أسعار الصرف، وتحسين ميزان المدفوعات والموازنة العامة، وتشجيع القطاعات الإنتاجية المرتبطة بالتصدير.

-البنية التحتية : تطوير البنية التحتية الأساسية من خلال ضخ الاستثمارات اللازمة بوصفها استثمارا رأسمالياً في الخدمات الإنتاجية يعزز الارتباط بين المحافظات من جهة والأسواق الخارجية من جهة أخرى ويرفع من مستوى التنافسية في نهاية الأمر ، وكذلك تطوير رأس المال البشري التعليمي من خلال تعزيز مخرجات التعليم وإدخال التقنيات الحديثة وتشجيع الابتكار .

٢ - ترقية كفاءة الصادرات من خلال تنويع الصادرات والخروج من دائرة الصناعة الاستخراجية ، وتحسين جودة المنتج ومعايير السلامة الصحية وتخفيض تكاليف الإنتاج ، وتسهيل إجراءات التصدير

ISSN : 2410-1818

من خلال تبسيطها وخفض الرسوم الجمركية والشفافية في البيانات ، وتحديث برامج الصناعة ، وصياغة استراتيجية وطنية للصادرات ، وإنشاء هيئة وطنية للصادرات.

٣ -تحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي من خلال زيادة الاستثمار في الصناعات التحويلية التصديرية ، ومحاربة الفساد وعدم فرض الشراكة بالقوة ، وتقديم امتيازات للاستثمار المحلي ، وتقديم تسهيلات للاستثمار الأجنبي المباشر وتوجيهه إلى القطاعات ذات القدرات التنافسية والموارد الكامنة .

المصادر والمراجع

أولاً : المصادر العربية

١ -البنك الدولي، (٢٠٠٢) ، النمو الاقتصادي في الجمهورية اليمنية: المصادر، العوائق، والإمكانيات، واشنطن

٢ - البنك المركزي اليمني، الكتب السنوية ٢٠٠٩ -٢٠١٤ ، صنعاء

٣ -الجهاز المركزي للإحصاء ،الكتب السنوية ٢٠٠٩ -٢٠١٤ ، صنعاء

٤ -حسن ، جمال قاسم ،(٢٠١٧)، قياس أثر تنافسية التجارة الخارجية على اقتصادات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، صندوق النقد العربي ، أبوظبي .

٥ -حسن ،جمال قاسم ، إسماعيل محمد ، (٢٠١٢) ، تنافسية الصادرات السلعية في الدول العربية ، صندوق النقد العربي، أبو ظبي

٦ -صندوق النقد العربي ،(٢٠١٦)، تقرير تنافسية الاقتصادات العربية ، أبو ظبي

٧ -العبدلي، عابد بن عابد، (2005) ، تقدير أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية : دراسة تحليلية قياسية، جامعة الأزهر، مجلة مركز صالح للاقتصاد الإسلامي العدد 27.

٨ -مدياني ، محمد ، وطلحاوي، فاطمة الزهراء، (٢٠١٦) ، تحليل وقياس القدرة التنافسية الدولية ، دراسة مقارنة بين الدول (الجزائر، السعودية، ماليزيا)، المؤتمر العلمي الدولي السنوي الخامس عشر للأعمال : الاستدامة ٩

٩ -المعهد العربي للتخطيط ، تقارير التنافسية العربية ٢٠٠٣، ٢٠٠٦، ٢٠٠٩ ، ٢٠١٢ ، الكويت

١٠ -المنتدى الاقتصادي العالمي ، تقرير التنافسية العالمي ٢٠١١ -٢٠١٦، جنيف

١١ -المنتدى الاقتصادي العالمي ،(٢٠١٤) ، تسهيل التجارة العالمية لعام ٢٠١٤، جنيف

ISSN : 2410-1818

ثانياً :المصادر الأجنبية

1-DUNNING,John and ZHANG,Feng,(2007)Foreign Direct Investment and the Location Competitiveness of Countries, Meeting of exports on "FDI, Technology and competitiveness", UNACTAD, Geneva, March,8-9th 2007
2-OECD , (2006), Territorial Reviews :competitive cities in the Global Economy .